الفصل الثالث

الولايات المتحدة الأمريكية:

التنوع الفريد

obeikandl.com

obeikandl.com

الولايات المتحدة الأمريكية
التنوع الفريد

تترك الولايات المتحدة الأمريكية لدى زائرها انطباعا مبهرا بحجمها المترامي الأطراف، ربما بصورة أكبر من الحجم الذي يتراءى لزائر أستراليا. وهي تتميز بتنوعها المذهل في نواح شتى، إن الخمسين ولاية التي تتكون منها الولايات المتحدة بما فيها ألاسكا وجزر هاواي تشكل مساحة تقدر بحوالي ٣,٦ مليون ميل مربع أو ما يعادل ٩,٥ مليون كم مربع. ويبلغ عدد سكانها سنة ١٩٨٥م أكثر من ٢٣٧ مليون نسمة منهم ١٨٠ مليون نسمة من البيض، ويبلغ عدد الملونين (السود) ٢٧ مليون نسمة، ١٥ مليون نسمة ممن ينتمون إلى الأصل الأسباني أو الذين ينحدرون من أمريكا اللاتينية، وباقي السكان ينتمون إلى جنسيات أخرى عديدة. وإلى جانب حجمها الواسع الضخم فإن الولايات المتحدة تضم قطاعًا ثريًّا من المناخ والتضاريس المتنوعة التي تشمل بعضًا من أكثر السمات الطبوغرافية تفردًا وندرة بالإضافة إلى تعدد مواردها الطبيعية الوفيرة والغزيرة. وإذا ما قدر لي أن أطرح انطباعي الذاتي عن الولايات المتحدة فإنني سأتناول شريحة زمنية تمتد لخمسين سنة، منها ٢٥ سنة قبل الآن، و٢٥ أخرى كفترة مستقبلية. فقد عشت هناك لفترات تبلغ سنة أو تزيد وقمت بالتدريس في الجامعات والكليات في أنحاء شتى من الولايات المتحدة، وكل مرة أقوم فيها بزيارتها أزداد إدراكًا لمدى طبيعتها المتنوعة وأزداد اقتناعًا بمدى صعوبة إصدار تصميمات تخص أي شكل يتعلق بطبيعة المجتمع الأمريكي أو ثقافته. والفصل الذي نحن بصدده يشرع في تلخيص نظام التدريب والتعليم المهني في صفحات قليلة نسبيًّا، وللوصول بمثل هذه المحاولة لمستوى من التناسب تجعل

الدراسة سهلة القياد، فلقد قضيت هناك ثلاثة أشهر خلال صيف وخريف ١٩٨٦م، وركزت وحصرت اهتمامي في أربع ولايات هي كاليفورنيا، فلوريدا، هاواي، وأوريجون. وهذا الفصل يقترب كثيرًا منها ويسلط عليها الأضواء باعتبارها أمثلة للواقع الحالي. بينما لا يمكن اعتبار هذه الولايات ممثلة للمجتمع الأمريكي، ولا لغيرها من الولايات، إلا أنها تحمل في طياتها جانبًا كبيرًا من سمات ذلك المجتمع.

إنه لمن حسن الحظ ثراء المسرح الأمريكي بالمؤلفات، التي تنصرف أيضا إلى نظامها التعليمي الذي تناوله المؤلفون الأمريكيون والبريطانيون والتي يستطيع القارئ المهتم أن يتلمسها[١]. وعلى أية حال فإن القليل هو الذي كتب على وجه التخصيص وبصورة دقيقة عن النظام الأمريكي للتعليم المهني والتدريب، في حين أن هذا الأمر يعد ميسورًا في المملكة المتحدة. ونجد أن أحدث القيم والتقديرات قد رصدت في التقرير الذي أعدته جامعة سسكس SUSSEX لدراسات القوى العاملة في سنة ١٩٨٤م من حيث الكفاية والتنافس. وبالرغم من أن المرء قد يختلف حول بعض ما جاء به هذا التقرير من استنتاجات واستدلالات، إلا أنه يزودنا بوصف دقيق للملامح الأساسية لنظام التعليم المهني والتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مثل هذه الأحوال سنكتفي بتقديم نبذة تحليلية مختصرة حول المضمون الاجتماعي والتعليمي الذي أسس عليه هذا النظام وسيكرس الجزء الأكبر من هذا الفصل لوصف الإعداد الحالي للتعليم المهني والتدريب.

الخلفية الاجتماعية والتعليمية

لعل من أكثر السمات تمييزًا للمجتمع الأمريكي ونظامه في التعليم المهني

والتدريب تلك التي تتمثل في روح الالتزام والشغف بالتجربة والتجريب بصفة عامة تلك النظرة المتفائلة التي تغلب عليه وسهولة الوصول لتحقيق الغايات، وتتكاثف هذه السمات معا لتكون نسيج المجتمع الأمريكي المشهور بتقدمه وتميزه.

ولعل أحد أكثر السمات لنظام التعليم الأمريكي هي طبيعتها اللامركزية. تلك التي أشار إليها أحد الموظفين الرسميين بالإدارة الفيدرالية بنغمة تدل على عدم تفاؤله في مؤتمر عالمي لإصلاح التعليم[٢]: إنه في كثير من الأحيان ما يستشكل على المتمرسين في أكثر النظم المركزية في التعليم إدراك مدى ضآلة وصغر الدور الذي تلعبه الحكومة الأمريكية في التعليم. نحن في واشنطن نحاول عرض نتائج الإحصاءات والبحوث وذلك لجذب الانتباه للتطويرات الرائقة، ولحماية حقوق الفرد التي تكفلها قوانيننا ودستورنا، ولنوجه قدرًا متواضعًا من الأموال للمساعدة في تكاليف التعليم الطائلة للأطفال الذين لهم احتياجات خاصة طلاب الكليات الذين يحتاجون لمساعدة ودعم مالي.

وبقدر ما كان التعليم المهني والتدريب يحظى باهتمام الجهات المسئولة إلا أنه إضافة إلى ذلك قد وفرت الحكومة الفيدرالية إطارًا قانونيا أفسحت من خلاله للولايات المختلفة مجالا واسعًا لعملية التخطيط المتقن للتدريب وسلسة متتابعة من القوانين للتعليم المهني والتدريب حيث يرجع أول تاريخ لهذه القوانين لعام ١٩٦٣م حيث يتطلب من كل ولاية أن تضع الخطوط العريضة لنظام التعليم المهني والتدريب الخاص بها وكذلك إعداد خطة خمسية للتعليم المهني وفي المقابل تتقاضى الولايات دعمًا فيدراليا لمواجهة نفقات وتكاليف أجزاء معينة بالخطة، وفي الستينات والسبعينات كانت المساعدات الفيدرالية

ذات قيمة، وفي الواقع فإن الحكومة وجهت هذه المساعدة بالتساوي بين الولايات على أوجه الإنفاق على التعليم المهني. على أية حال فإنه منذ انتخاب الرئيس ريجان Regan سنة ١٩٨٠م تقلصت وتناقصت المساعدات الفيدرالية بصورة كبيرة، لذلك فإن هذه المساعدات تشكل نحو الـ $\frac{١}{٨}$ فقط من إجمالي المبالغ المنفقة على التعليم المهني في الولايات. ولقد أجاز الكونجرس Congress في السنوات القليلة الماضية قانونين مهمين للتمويل الفيدرالي الموجه صوب أشكال معينة من التعليم المهني والتدريب. والقانونان هما قانون التدريب الوظيفي للشركات "Partnership Act" "JTPA" "Jop Training" لسنة ١٩٨٢م وقانون Carl. D. Perkins للتعليم المهني. وسوف نتناول آثار هذا التشريع بالبحث في نهاية هذا الفصل. وبقدر ما يحظى الإعداد للعملية التعليمية ككل باهتمام وعناية متضمنا التعليم المهني، فإن هذا الإعداد يعد مسئولية قانونية لكل ولاية من الخمسين ولاية حيث تتمتع كل منها بقدر وافر من الحرية لاختبار وتنظيم احتياجاتها، وبذلك يوجد بشكل فعال خمسون نظامًا تعليميًّا منفصلاً. وللدولة تأثير محدود نسبيا تمارسه على هذه الأنظمة ينعكس في صورة تمويل تمنحه الحكومة الفيدرالية لهذه الأنظمة، فبالنسبة لهاواي نجد أن ٨٪ فقط من حجم نظامها التعليمي تتولاه الدولة ويتشابه الموقف أو هذا الوضع بالنسبة لباقي الولايات. إن إدارة التعليم تبدو معقدة إلى حد بعيد وتلك الحقيقة قوامها أن معظم المسئولية التعليمية في الولايات بالنسبة للمدارس بصفة خاصة إنما تقع وتتركز في أيدي قلة من الهيئات المحلية التعليمية تعرف بالمناطق المدرسية. وبالرغم من أن الولايات قد نفذت مسئوليتها الدستورية تجاه توفير التعليم العام إلا أنها قانعة بتمكن المناطق التعليمية (المدرسية) من إدارة المدارس التي تقع في نطاقها من توظيف طاقم خاص بها ومن تحديد مناهجها

التعليمية . إلا أن معظم الأموال المخصصة لإدارة المدارس أصبحت من خلال المناطق المدرسية تخصص على المستوى المحلي . وهذه المناطق تختلف وتتنوع بدرجة هائلة من حيث الحجم . فمثلاً المنطقة التعليمية (المدرسية) للوس أنجلوس Los Angeles التي تغطي الجزء المركزي المتوسط من المنطقة الممتدة يبلغ حجم الطلاب بمدارسها نحو مليوني طالبٍ في حين أنه توجد هناك مناطق أخرى جد صغيرة لا يتعدى تعداد طلابها ١٠ ألاف طالب .

لقد كان هناك اتجاه مفهوم لتعزيز أنظمة المدارس الصغيرة وتدعيمها كنتيجة للتناقص المتزايد لعدد المناطق التعليمية من ٤٠ ألف سنة ١٩٦٠م إلى ١٥٧٤٦ في خريف عام ١٩٨٣م، إن عدد المناطق التعليمية يختلف إلى حد كبير من ولاية إلى أخرى، فبينما يتوافر هذا العدد بشكل ملحوظ في ولايات الوسط الغربي نجدها لا تتعدى الواحدة في هاواي Hawaii والتي لها حدود مشتركة مع الحدود الجغرافية لهذه الولاية .

على أية حال هناك اتجاه على مستوى الدولة والولايات قد تنامى من خلال المجالس التعليمية بالولايات والأجهزة الإدارية الشاملة بها وذلك للحصول على صلاحيات وسلطات أوسع[٣] . وهناك سببان رئيسيان وراء هذا الاتجاه، وهما : الاهتمام العام بمستويات التعليم في المدارس وهو اهتمام قد نشط ودفع الحركة الداعية إلى العودة إلى الأساسيات والتي تتحرك حول تحسين قضية محو الأمية من حيث الكيف والكم : وتكاليف التعليم المتزايدة والتي تضير بصفة خاصة المناطق المدرسية الأكثر فقرًا .

وعلى نحو تقليدي فإن القدر الأعظم من الأموال التي تدار بها المدارس والموجودة لدى المناطق المدرسية مصدرها الرسوم الخاصة، وبناء عليه فإن

المناطق المدرسية الأغنى تكون أقدر على دفع رواتب أعلى وتقديم تسهيلات أفضل، وبالتالي جذب مدرسين أكثر كفاءة. إن التباين والاختلافات العارضة في هذه الأمور إنما تظهر بين المناطق والضواحي الغنية التي يقطنها البيض من جهة والمدن الداخلية المنزوية التي يقطنها الملونون والجاليات التي من أصل أسباني أو من أمريكا اللاتينية. ولغرض محو هذا التباين الفاضح والظلم البين لهذا النظام فإن العديد من الولايات تقوم بتوفير حصة مناسبة من الأموال لهذه المناطق المدرسية وكذلك استحدثت قوانين ومعايير جديدة لقياس وتقييم المناهج المدرسية وتقييم الأداء الطلابي.

إن مدة التعليم الإجباري تختلف من ولاية لأخرى وعلى الرغم من أن الحد الأدنى لها هو تسع سنوات (من سن ٧ سنوات إلى ١٦ سنة) فإنها تبدأ عادة في أغلب الولايات في سن السادسة وتسبقها فترة «رياض الأطفال» وفي بعض الولايات ينهي الطالب دراسته المدرسية في سن الـ ١٧ أو حتى ١٨، وفي الواقع فإنه في سنة ١٩٨٠م تم تسجيل ما لا يقل عن ٨٧٪ من طلاب المدارس الأمريكية التي تبلغ مدة الدراسة بها ١٢ سنة من ٥ إلى ١٧ سنة ونحو ٧٥٪ ممن تخرجوا في المدارس العليا عند سن الـ ١٨ أو في بعض الأحيان عند سن الـ ١٧. إن الطريقة التي بني على أساسها النظام المدرسي تختلف هي نفسها إلى حد ما من ولاية لأخرى إذ إنه يوجد ثلاثة نماذج أو أشكال شائعة الاستخدام، (شكل ٣/ ١) وربما يكون أكثرها استخداما هو «٦ ـ ٣ ـ ٣» أي ست سنوات تعليم أساس (ابتدائي) من سن الـ ٦ إلى سن ١٢ يعقبه ٣ سنوات في المدرسة الثانوية الصغرى وثلاث سنوات في المدرسة العليا حتى سن الـ ١٨. بالنسبة للنموذجين الآخرين فهما «٨ ـ ٤» (٨ سنوات تعليم أساسي يعقبها ٦ سنوات

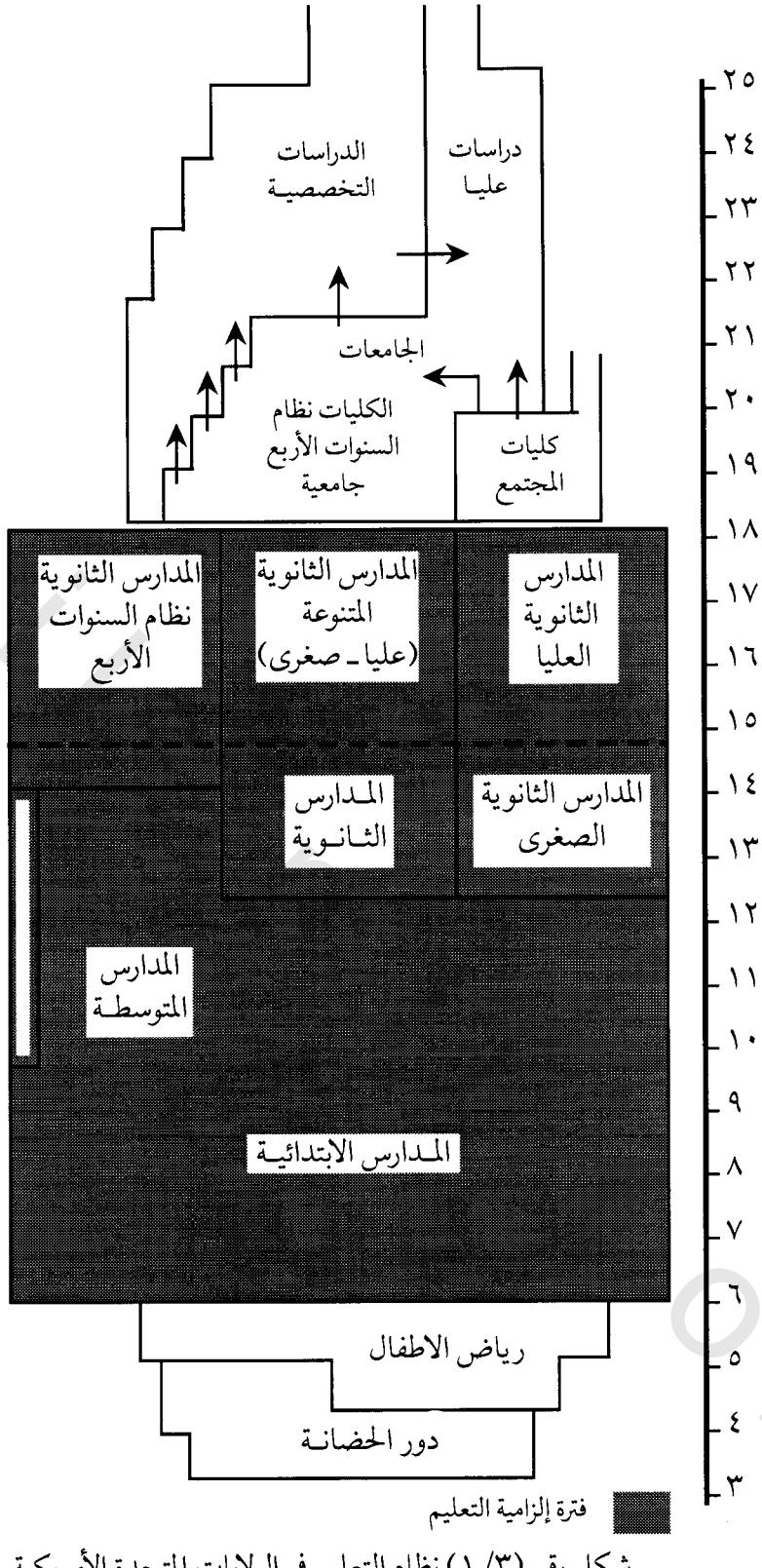

شكل رقم (٣/ ١) نظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية

مدرسة عليا) و«٦ ــ ٦» (٦ سنوات تعليم أساسي وابتدائي يعقبها ٦ سنوات بالمدارس العليا). أيا كان شكل تنظيم المدرسة فالثابت أن التعليم المهني يعد جزءًا مكملاً للتعليم الثانوي وهو متاح فقط على أساس اختياري أو انتخابي لكل الطلاب.

لقد أسهبنا في تناول نظام التعليم العام إلى حد بعيد، ولنتناول الآن جانب القطاع الخاص والذي نما إلى حد كبير في السنوات الأخيرة. يوجد في الوقت الحالي ما يزيد على ٢٠,٠٠٠ مدرسة (٢٠ ألف مدرسة) خاصة «بمصاريف» وهي مدارس تهدف إلى الربح وعلى الرغم من أن هناك ميلاً متزايدًا من قبل الأهالي البيض لإرسال أبنائهم إلى مدارس خاصة، فإن هذه المدارس لا زالت أقل كثيرًا من ناحية التأثير في الدوائر التعليمية والحياة العامة بوجه عام عن القطاع الخاص في المملكة المتحدة.

الإعداد للتعليم المهني والتدريب:

إن الصورة الحالية للإعداد الأمريكي للتعليم المهني والتدريب تبدو معقدة للغاية وهي نتاج ومحصلة تاريخ طويل وعمل هيئات كثيرة تتعاون أحيانا وتتنافس فيما بينها أحيانا أخرى. وبعبارات واضحة فإنه يمكن للمرء أن يفرق بين تمويل الإعداد والتجهيز العام والخاص. الأول يتكون من نظامين منفصلين بينهما توافق بدرجة ما. فمن ناحية هناك التعليم التقليدي الذي تتبناه المدارس العامة وكليات المجتمع Community Colleges بصفة أساسية والتي تتوسع الولايات في إنشائها ببعض المساعدات الفيدرالية. هذه المؤسسات توفر القدر الأعظم من هذا التدريب ومن الناحية الأخرى هناك العديد من برامج القوى العاملة والتي بدأت في الستينات كرد فعل واستجابة لاحتياجات ومتطلبات

اجتماعية واقتصادية خاصة تطورت فيما بعد لمؤسسات منفصلة إلى حد كبير عن المدارس العامة وكليات المجتمع . هذه البرامج تمولها الحكومة الفيدرالية وفقا لقانون التدريب الوظيفي للشركات ـ "JTPA" عام ١٩٨٢م وقانون كارل بيركنز للتعليم المهني هما من حيث الشكل والمضمون خاضعان صراحة للسياسات الفيدرالية . إن التمويل الخاص للإعداد ينقسم إلى قسمين أساسيين : تمويل تمنحه كليات ومعاهد تدريب (ملكية خاصة) تهدف أساسا للربح . وتمويل تمنحه مؤسسات الصناعة والتجارة حيث يقدم بصفة أساسية أثناء التدريب "in house" . وتلمسًا للتيسير فإنه في وسعنا أن نتناول أولا كل ما يمكن وصفه بأنه مؤسسات تعليمية سواء كانت خاصة أم عامة ثم نتناول المؤسسات والمعاهد الممولة فيدراليًا وتقوم بتقديم برامج تدريب القوى العاملة، وأخيرًا التدريب الذي تموله هيئات الصناعة والتجارة لمقابلة متطلباتها الخاصة .

ووفقا للجمعية المهنية الأمريكية (AVA) فإنها ككيان وطني تضم بالاشتراك مع جمعياتها الفرعية في الولايات، مدرسي التدريب المهني المتمرسين ومعدي المدرسين والإداريين والاستشاريين وآخرين ممن يشملهم التعليم المهني، ذلك أن أكثر من ٧٠ مليون أمريكي قد سجلوا أنفسهم في معاهد مهنية عامة وخاصة «في وقت ما» منهم ١٥,٦ مليون يدرسون برامج مهنية عامة وهذا العدد يمثل نموًا كبيرا في التسجيل والالتحاق بالمعاهد في العشرين سنة الماضية . إلا أن بعض أجزاء الدولة على الأقل سجلت انخفاضًا طفيفًا في السنوات القليلة الماضية .

إن المعاهد التي تعدت الـ ٢٦ ألف على مستوى الدولة تندرج تحت مجموعتين رئيستين مدارس عليا، ومراكز تدريب ومعاهد فنية (جدول ٣/ ١) .

وكما هو واضح فإن أكثر المعاهد التعليمية التي تقدم برامج التعليم المهني هي المدارس العليا الحكومية العامة ومعظم دراستها عامة وشاملة، حيث تقدم قدرا عريضا ومدى واسعا من المقررات التعليمية والتي تمثل نسبةً منها فقط تعليماً مهنيًّا، على الرغم من أنها تضم ٢٠٠ مدرسة عليا مهنية متخصصة أو تقدم برامج فقط.

وكما نرى فإن الكم الأكبر من المؤسسات التعليمية التي تقدم البرامج المهنية إن هي إلا مدارس عليا عامة تابعة للدولة، ومعظم هذه المدارس العامة والشاملة تقدم قدرا كبيرا من المواد. إن البرامج التي تقدمها المدارس العليا عادة ما تصنف في فئتين: برامج مهنية عامة وبرامج وظيفية متخصصة ومحددة. والنوع الأول من البرامج متاح ويدرس بشكل عام في الصف التاسع والعاشر إلى نحو الـ ١٤ أو ١٥ سنة وهي تتضمن دورات مهنية أولية صممت على نحو معين لتؤهل الطلاب لدخول المجالات الوظيفية العريضة مثل الزراعة والتجارة، وتتضمن بعض المواد الدراسية مثل الطبع على الآلة الكاتبة والاقتصاد المنزلي «والفنون الصناعية» أو التدريب والمران بالورشة والذي يؤدي إلى الإلمام بدقائق الصنعة من حيث التصميم والتكنولوجيا. إن معظم طلاب المدارس الأمريكية يدرسون واحدة أو أكثر من هذه الدورات المهنية العامة وهم يشكلون في مجموعهم نحو ٦٥٪ من طلاب البرامج المهنية في المدارس العليا. أما باقي الطلاب (٣٥٪) فإنهم يندرجون تحت فئة البرامج الوظيفية المتخصصة. وهذه الدورات تقدم بصفة عامة للصف الحادي عشر والثاني عشر حيث يتراوح العمر بين الـ ١٦ والـ ١٧ ، وهي تؤهل وتعد الطلبة لشغل وظيفة معينة مثل البرمجة في مجال الكمبيوتر وميكانيكا المحركات،

جـــدول رقم ٣/ ١
التدريب المهني في الولايات المتحدة الأمريكية

نـوع المؤسسـة التعليميـة	عـدد المؤسسات	عـدد الطلاب (بالتقريب)
المؤسسات العامـة :		٠٠٠,٠٠٠
مدارس عليا عامة	١٥,٧٢٩	٩,٣
مدارس عليا مهنية	٢٢٥	–
مراكز مهنية	١,٣٩٥	–
كليات مجتمع/ معاهد فنية	١,١٩٠	٦,٣
مراكز صقل المهارات *	٧٠	
المجموع	١٨,٦٠٩	١٥,٦
المؤسسات التعليمية الأهلية		
المدارس الثانوية	٥٨٦	–
المعاهد ما بعد الثانوي	٦,٨١٣	١,٥
التعليم بالمراسلة	٨٣	–
المجموع	٧,٤٨٢	
الإجمالي	٢٦,٠٩١	١٧,١

المصدر : نشرة التعليم المهني الأمريكي ـ التعليم المهني اليوم (١٩٨٧م).

* هذه المؤسسات متخصصة في إعداد البرامج للطلاب المعوزين .

obeikandl.com

والإلكترونيات والتمريض العملي. وبشكل أكثر تحديدًا فإن مدارس هاواي العليا على سبيل المثال التي تعد نموذجًا معقولاً لمدارس الدولة ككل، تقدم ٣٢ دورة تحت ثماني مجموعات عامة هي، الزراعة، الهندسة الكهربية والإلكترونية، الوظائف المكتبية (متضمنة إعداد البرامج الخاصة بالكمبيوتر) والاختزال والطبع على الآلة الكتابة. التسويق (متضمنًا الإعلان)، وإدارة الأعمال والتوزيع، الاقتصاد المنزلي (متضمنًا خدمات رعاية الطفل)، الرسم البياني والتصوير الفني، الوظائف الميكانيكية (متضمنة هندسة السيارات)، وأعمال التشييد والبناء.

ويبدو جليًّا أنه نظرا لاتساع نطاق الدورات الدراسية وارتفاع تكاليف المعدات المطلوبة لها فإنه لم تتواجد بعد تلك المدرسة العليا التي تستوعب المجموعات الثماني. إن الهدف من هذه الدورات الدراسية هو بناء وتنمية ما يسمى «بالمستوى المهاري» والذي سيمكنهم من النجاح في أي مجال وظيفي يلتحقون به. ونظرا لأن الطلاب أنفسهم على قدرٍ كبيرٍ من الاهتمام بمجال التعليم المهني والبرامج المهنية فإن أسباب ودواعي هذا الاهتمام تختلف إلى حد كبير فبينما هناك من لديهم رغبة صادقة أصيلة واستعداد وجدارة لهذه النوعية من الدراسة فإن آخرين ربما يتصورون أنها تمكنهم وبسهولة من ضمان الالتحاق بوظيفة أو قد يرى البعض أنها وسيلة لإسعاد ذويهم. والبعض الآخر يمكنه أن يستكمل التعليم بالمدارس العليا بعد الوصول لسن التخرج في المدرسة سواء كان تعليما أكاديميا أو مهنيا أو الاثنين معا للتمتع بمركز وحياة اجتماعية أكثر قوة أو ربما لتجنب الأخطار المادية في شارع الحياة خاصة في المدن الأمريكية الكبيرة.

ونظرًا لارتفاع تكلفة تجهيز كل المدارس العليا العامة والحكومية لتدريس دورات مهنية وعدم توافر المدرسين الأكفاء، فإن عددا من المناطق المدرسية قد قام بإنشاء مدارس عليا للتعليم المهني هي عادة ما تجتذب الطلاب الذين لم يجدوا أماكن في التعليم العام. لقد كان عدد هذه المدارس يتراوح ما بين ٢ إلى ٥ مدارس ثانوية. أما الآن فقد انتشرت بشكل كبير حيث يبلغ عددها نحو ٢٠٠ مدرسة على مستوى القطر وهي مبثوثة في كل الولايات باستثناء هاواي كارولينا الشمالية ووايمنج، وإن كانت هاواي (لبعض الوقت) تنظر بعين الاعتبار إلى إنشاء ولو مدرسة واحدة من هذا النوع. وأحجام هذه المدارس تبدو صغيرةً قياسًا بالمدارس الأمريكية؛ إذ يتراوح عدد الطلاب بكل مدرسة بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طالب فقط. وهي تستقبل طلاب المدارس العليا بصفة أساسية (يشكلون حوالي ٨٥٪ من جمهورها) وبعض البالغين. هذه المدارس تقدم الخطوط العريضة للتعليم المهني وكذلك دورات ومناهج وظيفية متخصصة بنسبة ٥٢ : ٤٨. وبعض هذه المدارس تقدم دورات دراسية وفقًا لقانون التدريب الوظيفي للشركات. ولقد تزايد التحاق الكبار (البالغين) بهذه الدورات الدراسية. ففي كاليفورنيا مثلا نجدهم فيما يسمى «بمدارس البالغين» والتي تركز على تدريب وظيفي معين يهدف إلى سرعة التوظيف في أماكن أخرى، مثلا قد نجد الفصول بالمدارس العليا المهنية تشمل طلبة المدارس العليا البالغين إما بصورة منفصلة أو بصورة مختلطة. إن قليلا من هذه المدارس المهنية العليا قد حظي بسمعة ممتازة وذاع صيتها لا سيما تلك الموجودة بالمدن الكبرى حيث المدد الطلابي على نطاق واسع وتنمي سمعة طيبة بالتفوق والامتياز في مجالات مهنية معينة.

ليس بغريب إذن أن يتجه خريجو هذه المدارس إلى الكليات والجامعات المتميزة الرفيعة المستوى. وعلى أية حال فإن «النظام الثنائي» كما يطلقون عليه حيث التواجد المشترك لكل من المدارس العامة العليا والمدارس المهنية العليا لم يسلم من النقد. ومع التسليم بأن المدارس المهنية العليا قدمت الكثير لتحسين موقف النقاد منها إلا أنه لم تشر أبدا إلى التكاليف الإضافية التي تستلزمها معاملها ومعداتها بالضرورة.

إن العزل والتميز الاجتماعي يتحقق عندما يتجمع المدرسون والطلاب في مدارس منفصلة، هذه مدرسة مهنية وتلك مدرسة أكاديمية[٤]. وهكذا ومع الاهتمام والتأكيد المتزايد حاليا على متطلبات المدارس الأكاديمية العليا فإن مستقبل بعض المدارس المهنية العليا سيكون غير مأمون وتكتنفه المشكلات. وبينما نال القليل من المدارس العليا المتخصصة اهتمامًا وتقديرًا على مستوى الدولة بأسرها إلا أن الوضع يختلف قطعا بالنسبة لمدارس التعليم المهني العليا بصفة عامة. فمثلا هناك تقرير حديث مهم ولاذع عنوانه «جداول الأعمال المفتوحة»[٥] (The Unfinished Agenda) وهو تقرير مهم ولاذع حيث يتناول الدور الذي يلعبه التعليم المهني في المدارس الأمريكية العليا. وينتقد بسوء ما يسميه «بقصر النظر في المجال التعليمي» الذي أصاب المجتمع الأمريكي وتدني مستوى المدارس العليا المهنية بحيث انحدرت إلى مستوى الدرجة الثانية. وكنتيجة لهذا الاتجاه السائد وهذه الرؤية التي اتسع مداها فإن أكثر المدارس نجاحا فيما تقدمه من دورات دراسية في مجالات عديدة مثل الدراسات التجارية وإعداد البرامج في مجال الكمبيوتر قد أضيفت إلى برامج تلك المدارس على مضض. وهناك مشكلة أخرى مألوفة في الولايات المتحدة الأمريكية

وكذلك في العالم كله ألا وهي أن مدرسي التعليم المهني «كما ورد بنص التقرير» دون الأجر اللائق والإعداد اللائق» . وبالرغم من ذلك يطلب منهم أن يحققوا المعجزات . ونتيجة لذلك فلقد تزايدت أعداد الذين يتركون هذه المهنة من المدرسين ذوي الكفاءات العالية . ولن يدهشنا أبدا ما أورده التقرير وعدده من مخالفات جسيمة وظلم في نوعية وطبيعة الدورات الدراسية من حيث المناهج والتدريس بين المدارس العليا بالضواحي التي تتسم بالغنى ووفرة الموارد وبين مدارس المدن الداخلية (المنزوية) الأقل غنى والمدارس الريفية . بالإضافة إلى كون الطلاب المعوزين غير ممكنين في البرامج المهنية بما يتفق مع نسبة وجودهم وتأثيرهم في عامة الشعب . وهذا الارتباط الشديد بالنوع عند التسجيل لدراسة أنماط معينة والذي يقاوم كل محاولات التغيير حيث يتخصص الرجال غالبا في مجالات «الصناعة والتجارة» ، والنساء في مجالات الوظائف المكتبية والكتابية[٦] . كما أن هناك تقريرا آخر غاية في الأهمية بعنوان مليون ساعة في اليوم[٧] (One Milion Hours A Day) يتناول موضوع التعليم المهني العام في كاليفورنيا . لقد سلط هذا التقرير الأضواء على الصعوبة التي تواجهها المدارس العليا بمواردها المحدودة في توفير المعدات الحديثة اللازمة لدراسة الدورات المهنية . كما أشار التقرير أيضا إلى أن اتجاه طاقم التدريس للعمل كل الوقت (Full Time) وتعاقدهم مع تلك المدارس بصفة دائمة لا يمكن المدارس من اعتماد حركة النقل بين المدرسين لمواجهة الطلب المتغير على المهارات المتخصصة في سوق العمل . ويثير التقرير جدلاً حول الدورات الدراسية بالمدارس المهنية العليا «وأنها ليست فعالة بصفة أكيدة وواضحة» في مساعدة الطلاب وتمكينهم من إيجاد وظيفة مناسبة بعد التخرج ولا حتى بعد إعادة التدريب .

ولقد انتهى التقرير إلى أنه من الأفضل والأجدى أن يكف المسئولون عن محاولة توفير مهارات مهنية كمدخل للوظيفة، الأمر الذي تتصدى له المدارس المهنية، وبدلا من ذلك يركز اهتمام الطالب وتكثف جهوده على تعليم مهني واسع ومتنوع يساعد على الارتقاء بمهارات التعلم وحل المشاكلات والاتصالات. ويرى كُتاب آخرون أن المدارس العليا High Schools ستتحرك حتما في هذا الاتجاه طوعا أو كرها نظرا لتزايد صعوبة الاحتفاظ والحصول على معدات ومناهج دراسية ومدرسين يواكبون التغيرات التكنولوجية السريعة(٨).

وعلى أية حال فإنها لا تعدو كونها آراء على نطاق عريض، وهي غالبًا ما تذكي الجدل الدائر حول دور التعليم المهني مستقبلا في المدارس العليا العامة (الحكومية) Public High Schools (٩). فعلى سبيل المثال فإن تقرير جداول الأعمال المفتوحة، يشير إلى ضرورة (إعطاء مهلة) للمدارس المهنية العليا التي يجب أن تقدم المهارات العامة وكذلك تنمية المهارات الخاصة لوظيفة بذاتها. ويتركز هدفه الأساسي على تصحيح وسد العجز من حيث الكفاءة والجودة. ولتحقيق هذه الغاية يجب الأخذ بالمقترحات البناءة والتي تتضمن إدخال أعداد أكبر من الطلاب، مناهج تم تحسينها، وتحقيق ترابط أفضل وأقوى مع التعليم المهني بعد المرحلة الثانوية، وتوفير مدرسين على مستوى جيد من الإعداد ولكي تأخذ هذه التغيرات طريقها إلى حيز التنفيذ لا بد أن تدعمها رغبة سياسية على مستوى كل من الدول والولايات وكذلك الدفع بقدر وافر من الأموال. ولسوء الحظ فإن الدلائل على إمكانية ذلك في المستقبل المنظور تبدو ضعيفة أما في الوقت الحالي فقد تقلص عدد الطلاب في مجال الدورات الدراسية المهنية في بعض أنحاء الدولة وأحد الأسباب الرئيسية لذلك يرجع إلى أن الولايات آثرت

الاستجابة لدعوة «العودة للأسباب» وتحسين ورفع مستويات طلاب المدارس العليا من خلال زيادة المتطلبات الخاصة بالحصول على الدرجات العلمية والتخرج في مجالات أكاديمية. لذلك فإن الوقت المتاح لاختبار الدراسة المهنية أصبح أقل. وعلاوة على ذلك فإن هذا النقص في الوقت المتاح للدورات المهنية صاحبه وتزامن معه في العديد من أجزاء الدولة تركيز هذه الدورات الدراسية وتجميعها في مراكز إقليمية تخدم نوعا منها أو آخر. ويبلغ عددها الإجمالي حوالي ١,٤٠٠ مركز. وأحد النماذج الشيقة والمثيرة لمثل هذه النوعية من المراكز الإقليمية نجدها في كاليفورنيا حيث مراكز المهن الإقليمية والبرامج Regional Occupation Centers and Programs أو "ROC/ROPs" على سبيل الاختصار. تتركز هذه المراكز التي يبلغ عددها نحو ٦٧ مركزًا في المدن الكبيرة بصورة أساسية بخلاف ولاية نيويورك والتي بها مراكز مشابهة ولكنها تضعها خارج المدن في كاليفورنيا حيث يهتمون بإعداد وتجهيز الوسائل والأدوات المطلوبة وأحيانا يتم ذلك من خلال المدارس العليا نفسها والتي سجلت نحو ١٣٩,٠٠٠ طالب أكاديمي في العام الدراسي ١٩٨٣/ ١٩٨٤م منهم ١٠٠,٠٠٠ من طلاب المدارس العليا في الصف الـ ١١ الـ ١٢ و٣٩٠٠٠ من البالغين. وبالمقارنة بنفس السنة فإن مدارس كاليفورنيا العليا سجلت ٢٤٣,٠٠٠ طالب في الصف الحادي عشر والثاني عشر وكليات المجتمع التابعة لها. ولقد طوعت ودربت نحو ٧٠٠,٠٠٠ طالب على برامج التعليم المهني. هناك خاصية مهمة ومميزة لبرامج ROC/ROPs، والتي تعدى عمرها الآن العشرين سنة، وهي أن الحضور بها اختياري تمامًا. في بعض الأحيان يقضي الطلاب الصباح في مدارسهم العليا وبعد الظهر في الـ Roc/Rops والعكس صحيح. وفي أحوال أخرى يحضرون هذه

البرامج في المساء أو في عطلات نهاية الأسبوع أو بعد الانتهاء من البرنامج الكامل بالمدارس العليا إن ادارة التعليم بالولاية تفحص بدقة برامج الـ ROC/ ROPs حيث تمولها وتصدق عليها وتعتمد دوراتها الدراسية. على أية حال فإن الـ ROC/ROPs لا تتلقى اعتمادات فيدرالية؛ حيث إنها لا تخضع للقوانين الفيدرالية المتعلقة بظروف العمل والظروف الاجتماعية والتي قد يكون لها هبات متنوعة المصادر. إن الأموال التي تحصل عليها الـ ROC/ROPs مرتبطة إلى حد بعيد بعدد الطلاب الذين تسجلهم ولذلك فعلى مديريها الالتزام بأفضل الأعراف والأساليب التعليمية الأمريكية ليكون هناك اقتناع بها وإقبال عليها. إن احتمالات حصول الطلاب الذين أتموا دوراتهم الدراسية على فرصة عمل تبدو في الحقيقة مبشرة. يعني هذا أيضا أن مجلس الإدارة يجب أن يتلمس المهارات المطلوبة في مجال الصناعة المحلية عن قرب. ومن وجهة النظر الإدارية فإن مدير الـ ROC/ROPs يتمتع بمرونة أكثر من مدير المدرسة العليا (الثانوية) وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوفير كم أكبر من أطقم التدريس؛ ذلك لأنه سيجد غالبا أمامه عددا كبيرا من أطقم التدريس الذين سيعملون لبعض الوقت (Part time) أولاً لفترات محددة متفق عليها وسيدفع أجرٌ أقل لأطقم التدريس هذه من تلك التي تدفع في المدارس العليا وسيكون من ضمنهم السود (الملونين) والأقليات التي من أصل أسباني أو من أمريكا اللاتينية (Hispenics) والسيدات أيضا. كما أن قدرًا كبيرًا من وقت هذه الأطقم التي تتولى عملية التدريس والتي تعمل (Part Time) سينفق في مهن مرتبطة بالمواد التي يدرسونها. وبصفة عامة فإن طاقم التدريس في ROC/ROPs سيكون أقل رسوخا في مهنة التدريس ولكن قد يكون أكثر رسوخا ومقدرة في المهن التي يدرسونها مقارنة بالطاقم المشتغل

(العـامل) في المدارس العليا (الثـانويـة)[١٠]. على كل فإن المراكـز تبدو مجهـزة بشكل جيـد من حيث المعـدات وبها رصيـد ومخزون كـاف من تلك المعـدات. ولذلك فهي تأخـذ منحى أكثر من تلك التي تعطى للمدارس الثانـوية العليا. وعلى الرغم من أنهم يقـدمون قدرًا كبيرًا من الـدراسات الوظيفيـة المتخصصة إلا أنهم يركزون على التمريض وتجارة التجزئة والبنـاء والتشييد ربما بمستويات أكثر تقـدمـا من تلك التي في المدارس العليـا الثانـويـة، كما أنهم يبـذلون عنـايـة في التدقيق وأقلمة المواد الدراسية حتـى يضمنوا لخريجيهم الحصول على وظيفة أكثر من اكتساب مهارات واسعة.

وعمومًا فإن الـ ROC/ROPs تبدو وقد حققت إنجازا في العشرين سنة الماضية أو قل منذ تأسيسهـا وبقي عند حسن ظن المواطنين في ساكـرمنتو Sacramento، عاصمـة الولاية، التي تمارس فيهـا جماعة ضغط (Lobby) منظمة عملها بمنتهى الإيمان والأمانة وبشكل نـاجح لصالح الـ ROC/ROPs. إن ثمار هذا النجاح هو جذبها لعدد كبير من طـلاب المدارس الثانوية العليا لدرجـة جعلت العديد من مدارس كاليفورنيا الثانوية (العليا) تعيد تشكيل برامج التعليم الخاصة بها.

ولعل أهم المؤسسات التعليميـة الممولة تمويلاً عـامًّا والتي تمنح مستوى ثـابتًا من التعليم المهني هـي تلك المعـروفـة بكليـات المجتمع Community Colleges وكذلك المعـاهد الفنيـة والتي يبلغ عددها ١٢٠٠ على مستـوى الدولـة. ونظرا لحقيقـة تعدد مسمياتها في أنحـاء عديـدة من الـدولة فقـد أدى ذلك إلى بعض التشويـه والتشويق في الفهم، فمثـلا في الولايات الجنـوبية يطلق عليهـا «معهد فني» وربما يرجع ذلك جـزئيًّا إلى أن بعضها يولي اهتمامًا وتـركيزًا كبيرين للبرامج المهنية، وفي أمـاكن أخرى يطلق عليهـا «كليات المدن» ومعـاهد فنيـة. على أية

حـال فإن تعبير أو مصطلح الكليـات الأهليـة أو كليـات المجتمع هـو الأكثـر شيـوعًا ولـذلك نستخـدمه في هـذا الفصل . وبالـرغم من أن بعضـا منها كـان موجـودًا منذ فترة طـويلة إلا أن معظمها قـد أنشئ فقط في الـ ٢٥ سنـة الماضية نظرا لتنامي وزيـادة طلب العامة . وفي هذه الفترة فإن التسجيـل والالتحاق قد زاد بشكل كبير، ففي عام ١٩٧٩م مثلا نجـد أن ٥١٪ من كل طلاب الكليات كان مسجلاً في كليات المجتمع مقـارنة بـ ٢١٪ لعام ١٩٦٥م[١١] . وعلى الرغم من أن كليات المجتمع في الـولايات المتحدة عديـدة وكثيرة إلا أن عدد المسجلين في هذه الكليات في كاليفورنيا قد تناقص في السنوات الثلاث أو الأربع الماضية .

وتعرف كليـات المجتمع بأنها كليات «السنتين» حيـث إنها تمنح مؤهلهـا بعد سنتين دراسيتين منتظمتين تتم الدراسـة فيها على نظام اليوم الـدراسي الكامل . وهذه المدة الزمنية تختلف عن المدة الدراسيـة التي يقضيها الطالب في الجامعات أو الكليـات العـاديـة والتي تـوازي في الغالب ٤ سنـوات تمنح بعـدهـا درجـة البكالـوريا . وبوضوح يمكننـا القول إن الوظيفتين الـرئيسيتين لكليات المجتمع هما توفير دورات تحويليـة لمدة عامين، وعام أو أقصر من الدورات المهنيـة . أما الأول فهو متاح في مجال الآداب أو العلـوم المذهبية الصرفة، وكان هـذا يؤدي إلى الحصول على الدرجات المسماة «بالدرجات المشتركة (Associate Degrees) » وبعد أن يتم الطـالب هذه الـدورات بنجـاح فإنـه ينتقل تحت مظلة نظـام الائتمان أو الاعتماد الأمـريكـي عـامين آخـرين في جـامعـة أو كليـة ليحصـل على درجـة البكـالوريـوس . وبـالرغم مـن أن العديـد من الـدورات تكون في مجال العلـوم النظريـة (الذهنية)، إلا أن هناك دورات أخـرى مهنية في طبيعتها، والمجمـوعة الثـانية من الطـلاب تتكون من أولئك الـذين يحصلون على دورات دراسيـة لمدة

عام نظام (Full Time) وأحيانا تكون مربوطة بنظام التلمذة الصناعية والذي من خلاله يتم منح شهادات متنوعة في المجالات المهنية والفنية. بالإضافة إلى ذلك فإن كليات المجتمع تمنح قدرًا متنوعًا من البرامج الأخرى تشتمل على اللغة وتدريب المواطنين الراغبين في الهجرة وكذلك على إعطاء مهارات أساسية تعليمية للبالغين الذين ما زالوا في مرحلة التعليم وبرامج إثراء ثقافي تفيدهم داخل مجتمعاتهم. وتعتز الكليات بانتهاجها أسلوبًا مشجعًا وهو سياسة الباب المفتوح حيث تتيح الفرصة في إعطاء دورات لأي فرد يرغب في الحضور. ويحضر العديد من طلابها دورات على نظام الانتظام الجزئي (Part time)، بينما يتاح لهم بالفعل وظائف نظام الـ Full Time. والمتوسط العام لأعمارهم تتراوح بين ٢١ أو ٢٢ بينما يبلغ متوسط عمر الطالب في كلية مماثلة ٢٨ سنة وهي بالضرورة أيضا، «كليات بديلة» حيث يقيم معظم طلابها في بيوتهم يذهبون من و إلى الكلية يوميًا.

إن كلية المجتمع الأمريكية المتوسطة مثل كلياتنا المبنية حديثا الخاصة بالتعليم البعدى (الإضافي) وهي تشبه في وظيفتها ومهمتها الكليات البريطانية من الدرجة الثالثة[١٢]. وأكبر نظام من كليات المجتمع يوجد في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة حيث يوجد ما لا يقل عن ١٠٦ كلية يلتحق بها سنويا ما لا يقل عن ١,١٥٠,٠٠٠ طالبا منهم تقريبا ٧٠٠,٠٠٠ مشتركون في دورات مهنية. وفي المتوسط فإن عدد الطلاب في كل كلية من كليات المجتمع في كاليفورنيا كان حوالي ١٠,٠٠٠ طالب، ويزداد الدور إلى ٢٠,٠٠٠ طالب في المدن الكبرى. وهذا الحجم الكبير يمكنهم، أي يمكن الكليات من أن تمنح طلابها كمًّا معقولاً من البرامج المهنية، وكذلك دورات فنية

متخصصة على مستوى عال وقابل للتطبيق في نفس الوقت. وعديد من هذه البرامج هي برامج (مفصلة) بحيث تتناسب مع احتياجات أوجه الصناعة المحلية وقطاع الأعمال الموجود في البيئة المحيطة. ويدعم قطاع الأعمال هذا هذه البرامج في المناطق التابعة بإقامة وتركيب أجهزة تلفزيونية وإمدادها بأقراص وأسطوانات للأقمار الصناعية، وفي مجال اللحام. فعلى سبيل المثال في كلية معينة في «لونج بيتش Long Beach وهي جزر من ولاية «لوس أنجلوس» يتم إعطاء بعض الدورات غير المعتمدة للموظفين من قطاع صناعة الطائرات في شركة ماكدونال دوجلاس المحلية وفي قطاع بناء السفن وترميمها، وفي شركات الهاتف والاتصالات وأجهزة معالجة الكلمات. وبعض هذه الدورات تأخذ شكل إعادة تدريب الكبار، والذي أصبح مهمًّا وملحًا في الولايات المتحدة.

وفي كاليفورنيا نفسها فإن الولاية قد أقامت وصممت جدولا للتدريب التوظيفي والذي يتعاقد بدوره مع كليات المجتمع والمعاهد والمؤسسات الأخرى لإمداد هذه الكليات ببرامج نوعية ويقوم بتمويلها. وبالرغم من ذلك فإن هناك انقساما حادا حول قيمة ونوعية هذه البرامج. وكما رأينا فإن الكليات مشتركة أيضًا في نظام «التدريب المهني» إما من خلال برامج فيدرالية أو على مستوى الولاية حيث تحدد المتطلبات المطلوبة لكل وظيفة من خلال دراسة هذه المتطلبات خارج نطاق الوظيفة. وتلك البرامج هي لكل من أعضاء الاتحاد التجاري ولأصحاب الأعمال أو المستخدمين من غير الاتحاد، ومعظم اتحادات التجارة تدير هذه الدورات في مراكزها التدريبية الخاصة ولكن إلى مدى معين تعتمد على الخبرة القيمة في الكليات. إن «الورش» وأصحاب الأعمال (المستخدمين) غير الاتحاديين، يفتقدون بصفة عامة إلى هذه التسهيلات

وخـاصـة في «ولايـة جـوريجون»، لـذلك فهـم يلجأون إلى الكليـات طلبـا للمساعـدة. ومما يجعل الموقـف أكثر تعقيـدًا كون بعض المستخـدمين في أنحاء الدولة المختلفـة والمعارضين لمبدأ تميز الـوظيفة الذي تحميه الاتحادات التقليـدية بقـوة، هؤلاء المستخـدمين قـد كـونوا اتحاداتهم الخاصـة بهم، ويبـدو أن الاتجاه الجديد في تزايد مستمر.

إن الكليات الجامعيـة لديها أيضـا مسئوليـة كبيرة في عقد دورات في المنـاطق السكنيـة ذات التكنـولـوجيـة الـراقيـة والتي تتضمن شراء المعـدات والأجهـزة الغـالية، والتي يتم رفضهـا من قبل القطـاع الخاص ومـؤسساتـه لهذا السبب. وهكذا بالرغم من النقص الحاد في الأرصدة فإن هنـاك كلية جامعية نموذجية في جنوب كاليفورنيا قد أنفقت حديثا كثيرا من الأموال على الكمبيوتر الإنسان الآلي (روبوت Robot)، والأنواع العديدة من المعدات الرقمية.

وتشابها مع كليات التعليم الإضافي البعـدي في المملكة المتحدة، فإن كليات المجتمع في ولايـة كاليفـورنيـا تمنح دورات تدريبيـة ومهنيـة لجماعات الأقليـات وتوفر شبكـة أمان للطلاب الذي يفصلون أو يتسربـون من المدرسة العليا. وكما رأينا فإنها ترحب بكل الطلاب البالغ عمـرهم ١٨ سنة أو يزيد، والقادرين على الإنتفـاع من هـذه الـدورات، بغض النظـر عن تعليمهم المدرسي السـابق أو افتقارهم لـدبلوم المدرسـة العليا، والنتيجة أننـا نجد أن الطـلاب ذوي الدخل المنخفض والأقليـات العرقيـة ذات القـدرات الذهنيـة المتـواضعة من الشبـاب ممثلون على نحـو أوضح في كليات المجتمع عنها في جـامعات الولايـة أو في حرم جـامعة كـاليفورنيـا. ولكن حتى لـو كانت نسبـة تمثيلهم أقل فإنه في خـلال ٥ سنـوات من ترك المدرسـة العليـا فإن ٢٩,٣٪ من طـلاب المدرسة الـذين يبلغ

عمرهم ١٥ عاما سيسجلون في برنامج كلية المجتمع في كاليفورنيا بالمقارنة مع ٢٦,٢٪ من الطلاب السود وحوالي ١٨,٨ من الطلاب ذوي الأصل الأسباني أو القادمين من أمريكا اللاتينية [١٣]. ومع ذلك فإنه بفضل الاعتماد الكبير على هذه الكليات، فإن ٨٠٪ من الطلاب الممثلين تمثيلا قليلا والذين يلتحقون بدورات التعليم ما بعد الثانوي في الولاية يدخلون من أبوابها[١٤].

لقد واجهت كليات المجتمع في كاليفورنيا خلال السنوات الحالية عددًا من الصعوبات الشديدة، ووقعت تحت فحص وتدقيق عام. ومن ضمن المشكلات الكبرى التي واجهت تلك الكليات نقص الأرصدة اللازمة لشراء المعدات، والتأكد من أن مكتباتها عامرة بالمعارف الحديثة، وكذلك صعوبة تجنيد أطقم من المدرسين وعلى مستوى تأهيلي عالٍ وراقٍ؛ ذلك لأنه في بعض الأحياء والمناطق ما زال ينظر اليها كمدارس راقية نموذجية، وأضف إلى هذا صعوبة تقييم وإيجاد أماكن للطلاب في الدورات الملائمة، المناسبة لهم.

وربما ولبعض هذه الأسباب، فإن كليات مجتمع في ولاية كاليفورنيا لم تجد ترحيبا من الحاكم الحالي لكاليفورنيا، جورج دوقمجان George Deukmejian «الذي انتقد هذه الكليات» لرداءة نوعيتها وما تقدمه، ولفشلها في إعطاء الطلاب المشورة الملائمة لكي ينتقل الأفراد الجيدون منهم إلى مجالات العمل التي تتسم بالتحدي، ولتشجيع المستويات المتواضعة منهم أن يتحسنوا دومًا. وحاكم الولاية، بين المنطلق السياسي الذي يرتكن اليه، بين أن هناك شعورًا قويًّا في بعض الأحياء بأن طلبة كليات المجتمع قد تم تشجيعهم إلى أقصى مدى من خلال دورات دراسية، وبعض هذه الدورات كان ذا قيمة متواضعة وتوجيه ضعيف والنتيجة أن هناك تسربًا ومعدلاً للتحويل منخفضًا جدا من

هـؤلاء، خـاصة أولئك الـذين يعـانـون صعـوبـات لغويـة أو عـوائق التعلم. ولأسباب عديـدة تسلمت كليات المجتمع في السنوات الحالية مـزيدًا من النقود من الـولاية لكي تجني منهـا مـا يعوض هـذه النقود المنفقـة عليها، وعـلاوة على ذلك فإن الـ ١٠٦ كلية المنتشرة في ٧٠ منطقة محلية يحكم كل كلية منها ويرأسها مجلس محلي منتخب من الأمنـاء، هم الذيـن يحددون السياسـات الفرديـة لكل مؤسسـة. وهناك ملمح أو سمـة قد لاقت قبولا ضعيفًـا في ساكـرامنتو، أي أن الانطباع العام عن هـذه الكليات كان ضعيفا، ومن ثم فقد أنشئت لجنـة وكالة لمراجعة الخطة الرئيسيـة للتعليم العالي في ولاية كاليفورنيا وكـانت هذه اللجنة قد كونت لأول مرة في سنة ١٩٠٦م ثم أعيد إنشاؤها سنة ١٩٨٤م.

كان المتـوقع من هـذه اللجنة أن تـوصي بالتغيرات المطلوبـة بالنسبـة للتعليم العام بعـد الثانـوي وبالتحـديد في جـامعة كـاليفورنيـا، وفي جامعـات الولايـة الأخـرى وفي كليـات المجتمع كـذلك، ولقـد أعطيت الجامعـات والكليـات السابقـة أولويـة مطلقة، وكان تقـرير اللجنـة يحمل اسم «تحدي التغيير: إعادة تقييم كليات المجتمع في كاليفـورنيا». ظهر هذا التقريـر في مارس سنة ١٩٨٦م وحمل ما لا يقل عن ٦٨ توصية، يتعلق العديد منها بالدورات المهنية. ومن بين هذه التـوصيات الجهود المضنيـة التي يجب أن تبذل لزيـادة تمثيل الجماعات غير المتمتعة بـامتيازات أو الفقيرة نسبيًّا، وكـذلك أوضح التقريـر أن المدارس العليا يجب أن يكـون لها هي والجامعـات تأثير على عمليـات التـوضيح بـالنسبـة للمشكـلات ووضـوحهـا، وأوضح أن الكليـات يجب أن تعمل عن قـرب مع قطـاعات الصنـاعـة والأعمال المحليـة وذلك من خلال «عمل بـرامج تعليميـة نـوعية لأصحـاب الأعمال (المستخـدمين)» وأن بعض الكليات يجب أن يكـون

لديها القابلية للتحويل من خلال تصميمها إلي «كليات تقنية» متخصصة في التعليم المهني والتدريب[١٥]. ومع ظهور ذلك التقرير، تمت عملية متابعة لبنود من خلال تشريع للمتابعة. إلا أن عملية المتابعة تلك لم تزد رقابة الولاية إلى الحد الذي كان يتوقعه البعض. ومع ذلك فإنه في أبريل ١٩٨٦م قامت الولاية بتعيين رئيس للإشراف على جميع كليات المجتمع (١٠٦). ولكي يضمن مستوى معينا من التنسيق بين تلك الكليات على مستوى الولاية.

وعلى عكس ذلك فإن ولاية هاواي قد تميزت بدرجة عالية من الإشراف على التعليم المهني. وفي سنة ١٩٦٨م اتخذ مجلس جامعة هاواي قرارًا يقضي بتبعية الكليات الست للجامعة على اعتبار أن يحتفظ رؤساء تلك الكليات بصلاحياتهم تجاه إضافة مقررات جديدة أو بدء دورات تدريبية أو توظيف طاقم العاملين. ونظريًّا فإن هذا الترتيب الإداري والذي يوجد أيضا في ولايات أخرى مثل كنتاكي Kentucky ووسكونسن Wisconsin يؤكد على فعالية نظامٍ للتعليم ما بعد الثانوي خاص بالولاية.

إن التغيرات في السياسة الخاصة بكليات المجتمع في كاليفورنيا، وخاصة فيما يتعلق بالمفهوم التحسيني لنوعية الدورات التي تمنحها هذه الكليات، ولكي تخفض من الفاقد الطلابي هذه التغيرات توجد أيضا في «هاواي» وبصور متنوعة تنعكس صورتها ووصفها في أنحاء أخرى من الدولة[١٦].

ومع ذلك فإنه من بين كليات المجتمع في أمريكا ومن بين الكليات التقنية، يوجد عدد يمكننا أن نقول عنه إنه من بين أنضج وأكثر المعاهد التعليمية حيوية في أنحاء وأرجاء الدولة، والكليات في هذا السياق تستجيب بسرعة كبيرة لاحتياجات قطاع الصناعة المحلية وتنشئ برامج متخصصة مثل تلك البرامج

الموجودة في مـركز "Robotics" للأبحـاث في كلية بايـدموست Piedmost الفنية في جرين فيل Greenville في كارولينا الجنـوبيةSouth Carolina والموجود هناك مـؤقتا لأنـه قـريب من أحـد أكبر المصـانع الصـانعـة للـروبـوت (الإنسـان الآلي) في أمريكـا . وهناك مثـال آخر متعلق بـالوفـاء بالاحتيـاجات التـدريبية للصنـاعة المحلية في الكلية الخاصة بإقليم نياجرا Niagara الموجودة في ولاية نيويورك والتي سجلت سنة ١٩٨٦م ما يـزيد على ٢٦ ألف موظف محلي في برامـج تدريبية على وجه الخصـوص . يدين هذا النـوع من التدريب كثيرًا للمشروعات القـروية على مستوى الكليـة أو مستوى الولايـة ونتيجة ذلك أنه قـد أصبحت تلك الكليات مؤسسات كبيرة جدا .

ومن بين هـذه الكليـات كليـة المجتمع المسماة بـ "Miami Dade " في جنوب فلوريدا والتي تفتح مـا لا يقل عن ٤ مراكز جامعية (في حـرم الجامعة)، وعددًا من المراكز المتاحة لمن يرغب، وهذه الكليات تقدم دورات لعشرات الآلاف من الطلاب ومن بين هذه الـدورات عقُدت دورة في خدمات الميكـروكمبيوتر وذلك في العام الدراسي ١٩٨٦/ ١٩٨٧م، وكذلك عقـدت دورة للطالبات الراغبات في أن يصبحن مربيات، وبـرنامج توجيهي إرشادي خاص للنسـاء الراغبات في أن يصبحن عـاملات «الإطفـاء والإنقاذ» . وهكـذا نجد أن نطـاق الدورات في مؤسسـة من هذا النـوع هي دورات متعددة وغير نهائية . والكليـة بوجـه عام بها نشاط حيوي تحسد عليه .

وفي ضوء الاهتمام الأمريكي بـالتعليم والتدريب المهني نجد أن مـا أقدم عليه القطاع الخاص، أو المسمى بـالكليات والمدارس المملوكة لـه أهمية كبيرة نسبيا ؛ حيث إن هذه الكليات وتلك المدارس تعمل على نطـاق واسع من أجل الربح .

ولكن هناك التباسًا في المصطلح بين البلدين، ففي أمريكا مصطلح «القطاع الخاص» يتداول ليعني القطاع الخاص للصناعة والأعمال، وهو الذي يوفر تدريبه الخاص لعماله وموظفيه وهو أيضًا عن المؤسسات التدريبية العامة والمؤسسات التدريبية المملوكة.

ولكي نتجنب هذا الالتباس فإننا سنستخدم مصطلح «المؤسسات المملوكة» في هذا الفصل. وبخلاف عدد صغير نسبيا من المدارس الثانوية الخاصة والتي تمنح برامج مهنية أكثر من التي تمنحها نظيراتها ومثيلاتها من المدارس العامة فإن المدارس العالية الشاملة والمؤسسات المملوكة أو المعاهد المملوكة تتكون بقدر كبير من كليات مهنية ذات نوع أو أكثر ويبلغ عددها أكثر من ٦٨٠٠ في أنحاء البلاد. ويلتحق بها سنويًا أكثر من مليون ونصف مليون طالب، وهي تمثل مجالاً للعمل كبيرًا جدا. وقد وصفت في الإحصاءات الحكومية الفيدرالية تحت مصطلح «المدارس ما بعد الثانوية (غير الكليات) والتي لها برامج مهنية» وتلك المدارس لها مسميات مختلفة غالبا ما تعكس نطاق الدورات أو التخصصات المهنية (الوظيفية) التي تقدمها، وهكذا فإن هناك العديد منها يندرج تحت مسمى عام وهو «التجارة والمدارس الفنية» وبعضها يرجع تاريخه إلى العصور الاستعمارية بينما البعض الآخر يسمي نفسه بمدارس الأعمال أو الكليات الموازية للطلب. وبالنسبة للمراقبين البريطانيين فإن هذا المصطلح مربك؛ لأنه في اللهجة الشعبية الدارجة نجد أن الطالب الأمريكي عندما يقول أنه يواظب على الحضور في المدرسة School فإنه يستخدم المصطلح "School" ليعني معهدًا تعليميًا بعد المرحلة الثانوية قد يكون كلية مجتمع، كلية ولاية أو جامعة.

إن الكليات المهنية المملوكة تمنح وتعقد فقط دورات في مناطق مهنية معينة، وعلى عكس ذلك فإن كليات المجتمع ليست مهتمة بالتعليم العام، فهي مصرح لها من قبل الولاية بذلك، على شرط أن توفي بحد أدنى من المعايير. وهي تمنح شهادات ودبلومات يمكن الحصول على العديد منها في وقت قصير، والجزء الأكبر منها معتمد من قبل العديد من الوكالات الوطنية الموجودة داخل الولاية، ومن بين العديد من الهيئات القومية المعتمدة على سبيل المثال لا الحصر «الهيئة القومية للتجارة والمدارس الفنية» «والمكتب القومي لمدارس التعليم الصحي». وفي كاليفورنيا كما هو الحال في ولايات أخرى هناك تجمعات أو تكتلات كثيرة على نطاق الولاية مثل: هيئة أو منظمة كاليفورنيا للمدارس الخاصة بعد الثانوية والتي تدير «لوبي سياس» في سكرامنتو عاصمة الولاية. وهناك اتحاد كلية «مصففي الشعر» بكاليفورنيا، وهناك منظمة أو اتحاد كاليفورنيا لمدارس التجميل، وهناك العديد من هذه الكليات وتجمعاتها وكما يصفها تقرير من التقارير «إذا كان هناك سوقٌ في كاليفورنيا فإنه يبدو أن هناك مقاولاً تعليميًّا قد ملأه ببضاعته(١٧).

وفي الواقع. فإنه بالنسبة لحجم كاليفورنيا وعدد سكانها نجد أن الكليات المملوكة فيها ليست كثيرة مثل المعاهد العامة التي تتسم بالتعددية والكثرة وسهولة الدخول إليها. وفي الجانب الآخر نجد أن جارتها الشمالية «أيجون» قد خصصت مخصصات أقل بالنسبة للتعليم المهني العام، وذلك لكي يتحول الطلاب إلى القطاع الخاص. وعموما يبدو أن الكليات المملوكة ممثلة بنسبة أكبر في الساحل الشرقي من البلاد عنه في الساحل الغربي.

وتتشابه هذه الكليات مع نظيراتها في المملكة المتحدة وأستراليا بالرغم من أن

المعلومات الإحصائية عن برامجها وعدد الطلاب المسجلين فيها لا يمكن الحصول عليها بدرجة تتسم بالدقة، ومع ذلك فإنه قد أجري مسح عام ١٩٨٤م كمحاولة لقياس حجم ونطاق هذه الكليات، وأوضح هذا المسح أنه في عام ١٩٨٢م سجل فيها ٤٦٠ ألف طالب. ومن بين أكثر المعاهد الشائعة كانت هناك كليات السكرتارية، والأعمال ومدارس التجميل التي شكلت النسبة الغالبة.

بالإضافة إلى ذلك فإنه في السنوات الحالية كان هناك نمو سريع في الكليات التي تعقد وتنظم دورات للكمبيوتر والتدريب عليه وبرمجته، وكذلك معالجة الكلمات، ودورات في ميكانيكا تكييف الهواء[١٨]. وبالرغم من أن العديد من هذه الكليات قد تلقت في الماضي قدرًا جيدًا من المساعدات المالية الفيدرالية، إلا أن هذا لم يدم أو يستمر، ولهذا السبب فقد اتجهت هذه الكليات إلى تكثيف جهدها في البرامج الأقل تكلفة أو الأقل ربحية. ونتيجة لدراسة مسحية صغيرة ومحدودة للمعاهد المملوكة في كاليفورنيا وفلوريدا أجريت صيف ١٩٨٦م، استنتجت منها أن الجزء الأكبر من هذه المعاهد يقع في ثلاث طبقات عريضة: المدارس الخاصة بأعمال السكرتارية والأعمال التجارية، والتي تشتمل على دورات في الحاسبات ومعالجة الكلمات، والمدارس التقنية والتجارية والتي تمنح نطاقًا وكمًّا كبيرًا من الدورات، والتي تشتمل ليس فقط على التجارة التقليدية، بل وتضم أيضا السفر والسياحة، وتنظم أيضًا دورات قصيرة في موضوعات مثل «الاعتناء بالكلاب». وهناك كليات متخصصة في تدريب العمالة لممارسة المهن الموازية والمكملة للطب، كما أن هناك كليات نوعية قد تعطي نوعًا وكمًّا كبيرًا من الدورات، وهناك كلية نموذجية في مدينة فلوريدا

الكبيرة والتي تسمي نفسها «الكلية القومية للتكنولوجيا» وهي تنظم برامج في برمجة الكومبيوتر وفي تكنولوجيا الأوعية الدموية تقود طلابها إلى الحصول على درجات زمالة معترف بها من قبل ولاية فلوريدا. والكلية نفسها معتمدة من قبل هيئات توثيق قومية. وكل هذه الدورات ممكن الحصول عليها وفقا للانتظام الكامل "Full Time" والانتظام الجزئي "Part Time". وتستغرق حوالي العام كدراسة، ويتم مراجعة هذه الدورات للتأكد من أنها حديثة وللتأكد من أن المدارس تستخدم عددا من المدرسين من قطاع الصناعة(١٩). ويمكن القول إن الكليات المملوكة لها سمات معينة تميزها من كليات المجتمع والتي يقع عليها تنافس الطلبة. وهي تهدف إلى تمكين طلابها من أن يكملوا دورات مشابهة في وقت أقصر. وفي أوريجون على سبيل المثال هناك دورة في ميكانيكا السيارات تأخذ ٦٠٪ من الوقت الذي تأخذه نفس الدورة في كلية قريبة مشابهة من كليات المجتمع، وهي أعلى كثيرا من المعاهد العامة وهي تهدف إلى أن تكون أكثر نجاحا في تمكين طلابها من الحصول على وظائف، وبالرغم من أن هناك دليلا للتأكيد على النقطة السابقة حيث إنها تشكل نقطة بيعية ترويجية كبيرة، إلا أن بعض الكليات تقع في مشكلة كبيرة عند رغبتها في نشر منتجاتها في كل أنحاء البلاد مما يشكل مصدر قلق لها. وبسبب التكلفة والمصروفات المرتفعة فإن هذه الكليات تعاني معدل فقد عال للطلاب، كما أن العديد من الطلاب يتسربون من الدورات ويرجعون ثانية عندما يجمعون نقودا للاستمرار في هذه الدورات. إن العديد من هذه الكليات ملأى بالطلاب من الأقليات العرقية، ويمكنها أن تعلن عن (سلعها) بطريقة أكثر كثيرًا من المؤسسات العامة وإلى حد ما فإنها بقدر الإمكان تضع أقل العقوبات البيروقراطية أمام الطلاب الراغبين في الالتحاق بها. وكما هو الحال في المدارس الخاصة للتدريب في

اليـابـان فهي مستجيبـة لمتطلبـات سـوق العمـل وتحاول دائمًا البحث عن احتياجات قطاعـات الصناعة والأعمال التجارية وأن توفر لها مـا يلزمها . ونظرًا لأن وجودها مرتبط إلى حد كبير بوضع خـريجيها في الوظائف المناسبة فإنها تعمل عن قرب من أصحـاب الأعمال المحليين (المستخدمين) وغالبًـا ما تفصل وتضع برامجها بنـاءً على المواصفات الخاصة التي يطلبونها ، وبـالرغم من نجاح المدارس المهنية المملـوكة في العقـد أو العقدين الماضيين ، إلا أنها لم تـزدهر كلهـا ، ونسبة منها جاءت وذهبت بعد سنوات قليلـة ، وبالطبع كانت تلك المدارس الناجحة متغيرة في نوعيتهـا والبعض منها يمثل أحسن أوجـه التدريب المهنيـة والتعليمية في أمـريكا ، في حين أن البعض الآخـر على العكس يمثل الـوجه السيئ منهـا . وعلى عكس مثيلات هذه المدارس كما هو الحال في بريطـانيا وأستراليا فإنها تقدم أفضل مساهمة لنظام التدريب الأمريكي .

وفي النهـاية . لا بـد أن نذكـر مجمـوعة من المؤسسـات التعليمية الأخـرى في الولايات المتحدة والتي تنظم برامج للتعليم المهني وهي المسماة بمدارس المراسلة الثمانين المعترف بها . هذه المدارس التـي لها هيئاتها المعتمـدة تركـز على الدورات الصنـاعية والتجـارية في مجالات مثـل ميكانيكـا السيارات ، أعمال الإنشـاءات والمعادن ، ودورات لمن يـرغبون في العمل في مجال صناعـة التوزيع[٢٠] . وهناك عـدد من هذه المدارس تستخـدم تقنيـات تكنولـوجيـة جديـدة مثل التعلم من خـلال شرائط الفيديـو ، ويبدو أن استخـدام كلتـا الطريقتين سيـؤدي حتما إلى زيادة العـدد الإجمالي من هذه المدارس مستقبـلا . ولكن لأن غالبيـة الأمريكيين على مسافات متقاربة من هذه المعاهد التي توفر التعليم المهني والتدريب ، فإنه من غير المحتمل أن يضاهي عددها ذلك الذي وصلت إليها شبكة التعليم عن

بعد في أستراليا حيث المسافات الشاسعة. وكما رأينا في استعراضنا السابق فإن مفهوم الحكومة الفيدرالية للتأكيد على احتياجات العمالة داخل البلاد، قد أخذ شكل تدعيم المخصصات اللازمة للتعليم المهني والتدريب من خلال هيئات ووكالات متنوعة في الدولة، وهناك مجموعة متتابعة من القوانين اتخذها «الكونجرس» وبمقتضاها تم وضع القوانين التي يمكن من خلالها للولايات الحصول على الأرصدة الفيدرالية اللازمة لها. إن أكثر هذه القوانين أهمية هو «قانون التدريب والتوظيف الشامل» (CETA)، الذي صدر في عام ١٩٧٣ واستمر لمدة ٩ سنوات إلى أن تم إلغاؤه بموجب قانون «المشاركة في التدريب الوظيفي» (JTPA) سنة ١٩٨٢م. ولقد جمعت أرصدة (CETA) وهيأت لتدريب الشباب وتوظيفهم فيما نسميه «بالكفلاء الأساسيين»، أو «المؤسسات التجارية الأساسية» وتأخذ أشكالاً متعددة مثل الاتحادات والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص الصناعي، ومنظمات ووكالات الولاية. ونتيجة لذلك فإن هناك كمًّا كبيرًا من البرامج تمنحه الهيئات على اختلاف أنواعها سواء كانت عامة أو خاصة. إن هذه البرامج موجهة بكمٍّ كبير نحو العاطلين الصغيري السن، وهم كُثر، كما هو الحال في المملكة المتحدة هناك عدد غير متجانس من الأقليات العرقية أو من الجماعات ذات المستويات المعيشية المتدنية (المحرومين)، ففي سنة ١٩٨٦م على سبيل المثال كان معدل البطالة بين هؤلاء المحرومين (المعوزين) على المستوى القومي كان ٤٠٪. ومن نواح عديدة فإن برامج (CETA) تختلف عن تلك البرامج التي تمنح تحت إشراف ورعاية البرنامج البريطاني للفرص الوظيفية للشباب. وقد انتقدت هذه البرامج على مستويات عدة، فنوعية العديد من هذه البرامج منخفض جدا، فهناك القليل جدا من الذين أكملوا هذه البرامج قد حصلوا على الوظائف، كما شكل المتدربون عمالة

رخيصة، وكانت البرامج بمثابة مصرف للموارد الفيدرالية.

وبمجيء الرئيس «ريجان Reagan» للسلطة تغير المناخ الاقتصادي والسياسي للبلاد، وأقرت الحكومة الاتحادية مفهوم حقوق الولايات والذي يعني قيام الولايات بحل مشاكلها التدريبية بنفسها وأن تمول برامجها الخاصة على نطاق واسع. وعلى ذلك فقد تم استبدال (CETA) بقانون المشاركة في التدريب الوظيفي (JTPA) سنة ١٩٨٢م، واقترن ذلك بتخفيض أساسي في الميزانية الفيدرالية. إن القانون الذي جرى العمل به في شهر أكتوبر من عام ١٩٨٣م يحمل الطابع المحافظ لإدارة «الرئيس ريجان» في ناحيتين[٢١]: الأولى أنه يخفض كمية الأموال والدعم المادي الفيدرالي الموجود بنسبة كبيرة وذلك من خلال اختزال وتقليص المكونات الأساسية لـ ETA، وإيجاد فرص للتوظف في مجال الخدمات العامة، والقانون، والثانية أنه يركز ويؤكد على وجوب وجود سيطرة الدولة وسيطرة محلية وعلى اشتراك قطاع الصناعات على عكس إدارة (CETA) والتي تقع تحت إشراف الإدارة الاتحادية للعمل. إن البرامج الممولة عن طريق (JTPA) مصممة خصيصا لتدريب العمالة الشابة غير الماهرة والشباب المحتاجين المعوزين، وتذهب الأموال إلى حكام الولايات الذين يطلب منهم إيجاد وإنشاء «مراكز تقديم الخدمات SDA» حيث يوجد من هذه المراكز أو المناطق ٥٧٩ مركزًا على امتداد البلاد. وكل مركز (SDA) يكون مجلسًا صناعيًّا خاصًّا (PIS)، وهذه المجالس كانت موجودة سابقًا، ولكن الحالية منها تضم غالبية أصحاب القطاع الخاص بين أعضائها. إن وظيفة هذا المجلس أن ينحصر في التخطيط لإدارة وتنظيم عملية التدريب على المستوى المحلي ويتعاقد مع الوكالات المختلفة من أجل إمداده بما يلزم.

لقد أثبتت التجربة في بعض الولايات مثل أوريجون Oregonأن قليلا من الـ (SDA) قد تحول إلى كليات مجتمع وذلك لتوفير التدريب وبصفة رئيسة لأنها تضع أولوية كبيرة لتحقيق وتنفيذ برامج للتدريب الوظيفي قصيرة الأجل، حيث أدركت هذه المراكز الخدمية (SDA) أن كليات المجتمع غير قادرة أو غير عازمة على تنفيذ برامجها التدريبية. وبدلاً من ذلك فقد تحولت إلى مجال الصناعة وإلى اتحادات الوكالات والهيئات المالية الإقليمية من أجل توفير فرص تدريب وظيفية على أية حال فإن "JTPA " على خلاف (CETA) يفترض أن تكون موفقة في الأداء بمعنى أنه لا بد لمتعهدي التدريب أن يكونوا قادرين في حالات عديدة على أن يبرهنوا أنه يمكن لمتدربهم الحصول على وظائف وأنهم لن يتقاضوا أجرًا إن لم يحدث ذلك(٢٢). علاوة على ذلك فإنه خلال السنوات القليلة التي تلت صدور قانون "JTPA " فإن قليلا من المنح الفيدرالية قدمت لتلك البرامج.

وعلى عكس الخطة أو الجدول التدريبي للشباب في المملكة المتحدة، فلا يوجد خطة قومية واحدة للـ "JTPA " ولذلك نجد أن الولايات لا تستطيع أن تفيد نفسها ماديا من الدعم الفيدرالي، وأن تعدد الوكالات والمعاهد والمؤسسات سواء عامة أو خاصة نجدها مشتركة في توفير برامج تدريبية يختلف مضمونها ويتفاوت بنسبة أو بأخرى، ويبدو صعبا أن نقيم ونحدد التقدم الذي أحرز تحت مظلة هذا القانون أو نجري تعميما عن أثره عبر الدولة ككل. ومع ذلك يمكننا القول إنه فوق ما يزيد على ٢٥ عامًا قد تم تطوير شبكة من برامج تدريب العمالة وحاليًّا يتم تمويلها من خلال "JTPA"، وهي منفصلة بقدر كبير عن برامج التدريب المهني في المدارس العليا وكليات المجتمع، وتدار على نطاق واسع من قبل هيئات ومؤسسات مستقلة تشتمل على وكالات من الولاية

وموظفين رسميين من الحكـومة، من مجتمع الأعمال، ومـن المنظمات المنبثقة عن المجتمع المحلي. وتلك الشبكـة من البرامج تشكل الطبقـة الدنيـا (السفلى) من التدريب المهني الأمريكي.

وبـالرغم من أن بعض بـرامج "JTPA" في كل ولايـة على مستوى عـال، فإن العـديد منهـا ذات مستـوى منخفض يتجـاوز أشياء كثيرة مهمـة. وبسبب أن المعاهد المكفـولة الخاصة ب "JTPA" قد صممت لتخـدم جماعات الأقلية ذات الدخل المحـدود، فإنه يبـدو للإنسـان المدرك لهذا التقدم الخاص بتلك البرامج أن العـوامل السياسيـة والاقتصاديـة، والتنظيميـة والاجتماعية متضمنـة فرصـا لتجعل هذه المؤسسات المنفصلة تتفـاوت وتختلف عن بعضها البعض على نحو أو آخر(٢٣). ولا نندهش عنـدما نعلم أن لديها صعـوبة في توظيف طـاقم جيد من العمالة، وأنها عـرضة لتغيرات تنظيميـة وسياسية ثـابتة وأن التوظيف المأمول للمتدربين يعد مشكلة كبيرة. علاوة على ذلك فإنـه بالرغم من حقيقة أن معظم أعظـاء مجالس الصناعـات الخاصة كـان من قطـاع الصناعـة والأعمال، إلا أن التأكـد من وجود عـلاقات جيدة بين هـؤلاء الذيـن يديرون البرامـج وبين قطاع الصناعـات المحلية أصبح أمرًا صعبًا إلى حـد ما. وقطاع الصناعـة أصبح أكثر ميـلا إلى أن التخلص من الإجـراءات البيروقراطيـة التي تطـورت ونمت ولم يـرد قطاع الصناعة أن يكون وجوده ضمـن الأنشطة ذات الأهمية المتواضعة والاعتبار المتدني.

والأمل معقود أن تتغير هذه الاتجاهـات وأن يوجد تعاون متنـامٍ بين قطاعات الصناعة والأعمال من ناحية، وبين الموفرين للتعليم المهني والتدريب من ناحية أخرى. لقد كان إيجاد التعاون الذي أشرنا اليه أحد أهم الأهداف التي سعى إلى

تحقيقها قانون التعليم المهني لسنة ١٩٨٤م والذي سمي بـ Carl D. Perkins وهو عضو الكونجرس عن ولاية كنتكي والذي كان لسنوات عديدة مدافعا صلبا عن فكرة وجود مساعدة فيدرالية للتعليم المهني والتدريب. ولهذه الغاية فإن الأمر يتطلب من الولايات الراغبة في المشاركة في إنشاء و إيجاد مراكز في الولايات تختص بالتعليم المهني أن تشارك بأغلبية من أعضائها وأن يكون رئيس مجلس الإدارة من القطاع الخاص. وهناك أمر ذو مغزى وهو أن تحديد خطط الدولة الفردية للتعليم المهني والتي كانت موجودة في وقت ما يجب أن تشمل الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمهارات الوظيفية داخل نطاق كل ولاية، بالإضافة إلى تحديد نوعية التعليم المهني من خلال توثيق الصلة بين البرامج ومكان العمل وبين أنواع التكنولوجيا الجديدة التي تظهر بين حين وآخر، وعندما يحدث هذا على هذا النحو فإن أنظمة التخطيط والبرمجة المهنية لدى الولايات ستتطور حتمًا.

ومع ذلك فإن ترجمة هذه الأهداف إلى دورات فعلية في الكليات شيء آخر وصعب إلى حد كبير. إن قانون بيركنز، يشجع أيضًا على إيجاد علاقة مشاركة بين الصناعة والتعليم في ترويج ونشر تصميم البرامج ومناهج الدراسة، «خاصة تلك البرامج المفصلة لتتوافق وتتلاءم مع احتياجات الصناعة، ومع ذلك فمقارنة بالقوانين السابقة فإن هذا القانون لو نظرنا إليه وفحصناه سنجد أن الدفع الأساس أو المأخذ الرئيس عليه هو التضييق من الغرض أو الهدف من برنامجه الخدمي الأساسي على مستوى الولاية، وذلك في مجالين أو على مستويين: التأكد من أن الأفراد الذين يخدمهم برنامج التعليم المهني في الوقت الحالي، التأكد من أنهم يتحصلون على نوعية جيدة من البرامج، وكذلك مساعدة الولايات على تحسين ومد برامجها المهنية الجيدة المستوى. وهكذا فإنه

يـوفـر نصف أرصـدته لنـوعيـة معينـة من السكـان خـاصة الأفـراد المحتـاجين والمعـوقين، وأيضا أولئك الـذين لـذويهم معـرفة محدودة بـاللغـة الإنجليزيـة، والبالغين الذين في حـاجة إلى التدريب أو إعادة التـدريب أو الترقي، ومدبرات المنـازل، والآبـاء أو الأمهـات، والأفـراد المشـاركين في البرامج المصممـة لتقليل الانحرافات الجنسيـة، والنمطية في أداء الأشياء، تلك هي الجماعـات السكانية الخاصة التي يحرص هذا القانون على تخصيص نصف دعمه لها.

وحيث إن تأثير قـانون بيركنـز قد وضع في يوليـو سنة ١٩٨٥م فإنـه لا يمكن تقدير التأثيرات الناجمة عن هذا القـانون في الوقت الحالي. ومع ذلك فإن إحدى متطلبات هـذا القانون خضوع الإدارة الفيـدرالية للتعليم للتقييم من قبل المنتظم والدوري: الكـونجرس، تقييم الكونجرس فيما يخص حـالة التعليم المهني على المستوى القومي، وأول تقرير لها هـو بحوث تخطيطية للتقييم القومي المهني وقد نشر حديثا. وكما يقترح عنـوانه، فإن هذا التقرير معني بـوضع المعايير والطرق التي يمكن من خلالها إجراء عمليات التقييم. وقد ألقى هذا التقرير ضوءً كبيرًا على التطويرات الحالية في هـذا المجال. ومع ذلك فإنه من الصعب تقييم كفاءة قانون بيركنز، ولا يستطيع المرء أن يشعر أن هذا القانون كسابقيه من القوانين من الصعب أن يحرز تقدمـا كبيرا في مجال معقد للغايـة. وفي النهاية فبـالرغم من أن "JTPA" وقانـون بيركنز هما الآن في بؤرة الجهود الفيـدرالية لتشجيع العمل المتعلق بالتعليم والتدريـب، فهذه ليست الوحيدة، وعلى سبيل المثـال فإن هناك نسبة أساسية من المساعـدة الفيدرالية تذهب كمساعدة ماليـة للطلاب، وعديد من هـؤلاء الطـلاب مشترك في بـرامج التعليم المهنـي، ومع ذلك فمهما كـانت دقـة الاتجاه الذي توجه إليه أرصدة الـدعم فإن هناك سلسلة متراكمة من الانتقادات في السنـــوات الحاليـــة أولها بـــلا شك تأثير عكسي كبير على التعليـم المهني

والتدريب على المستوى القومي.

حقا إننا لا ننكر أن إدارة الرئيس ريجان تود أن تخطو في هذا المضمار خطوات أوسع وأكبر من تلك التي خطتها حتى الآن. وفي وقت كتابة هذا الكلام فإنه يدرس ويتوقع تخفيض المخصصات الفيدرالية للتعليم المهني في سنة ١٩٨٧م، وإنهاءها سنة ١٩٨٨م، وأسباب هذا الاتجاه في التفكير طبقا لإدارة التعليم هو أن معظم الولايات قد وصلت أو اقتربت من «الاكتفاء الذاتي» في مجال التعليم المهني، وهذا افتراض مشكوك فيه على أحسن تقدير.

التدريب المهني في الصناعة

كما هو الحال في اليابان فإن حجم التدريب المقدم والمدعوم ماديًّا من خلال قطاعات الصناعة ورجال الأعمال ضخم وهو مكافئ تقريبا لعدد أصحاب الأعمال (المستخدمين) المشتركين في النظام التعليمي الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية[٢٤]، والتي كانت إلى وقت قريب لا تتوافر عنه معلومات دقيقة. فعلى سبيل المثال فإن أول استقصاء نظامي تم عمله فيما يتعلق بطبيعة التعليم المشترك والأنشطة التنموية التطويرية ونشر سنة ١٩٧٧م[٢٥]، وأول عملية مسح فيدرالي قد أجريت على هذا الموضوع في سنة ١٩٨١م. أما السنوات الحالية فإن هناك كمًّا كبيرًا في المتناول، وهناك المزيد من المعلومات تتوافر يومًا بعد يوم حول هذا الموضوع[٢٦]. ومن بين عمليات المسح التي أجريت حول هذا الموضوع تتبدى صورة مفصلة إلى حد ما عن نطاق وطبيعة نواتج برامج التدريب في مجال الصناعة، أولاً فقد قدر أنه خلال سنة ١٩٨٦م قد أنفق أكثر من ثلاثين بليون دولار أمريكي على تدريب قوتها العاملة شاملة ما لا يقل عن ٣,٦ مليون صاحب عمل (مستخدم). ثانيا ــ وكما يتوقع المرء ـ فإن كمية

التدريب تتفاوت بتفاوت حجم الشركة وبطبيعة نشاطها التجاري والصناعي، وهناك تقريبا حوالي ٤ من كل ٥ شركات تخصص جزءا من ميزانيتها للتدريب، وهو ما تفعله الشركات الكبيرة على نطاق أوسع من الشركات الصغيرة، وكما هو الحال في المملكة المتحدة وفي اليابان نجد المؤسسات التجارية أو الصناعية الصغيرة أنه من الصعب عليها أن تقدم تسهيلات أو تخصص أموالا لمجال التدريب، وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة بين حجم التدريب الذي توفره الصناعات المختلفة؛ فعلى سبيل المثال فإن الحكومة الفيدرالية وخصوصا القوات المسلحة وهي تعد واحدة من أكبر الجهات المستخدمة لأعلى كفاءات ماهرة ومتخصصة وهي من بين أكثر الجهات التدريبية لعامليها قوة وتكثيفا. وهناك أيضا صناعة التعدين، والنقل والمواصلات، وشركات الخدمة والنفع العام، والتمويل والتأمين والعقارات.

ولو نظرنا إلى صناعة التوزيع وإلى الشركات المصنعة للسلع الهشة (غير المتينة) سنجد أن سجلها في التدريب فقير، ومعظم التدريب الرسمي في الصناعة يقع في المجموعة العمرية بين ٢٥ ـ ٤٤ سنة وهو أكثر شيوعا من أصحاب الياقات البيضاء (ذوي المظهر الأنيق كالمدرسين والموظفين وغيرهم . . .) وخصوصًا المديرين، والعمالة المحترفة والفنية والطاقم الكتابي (الذين يقومون بوظائف كتابية).

إن معظم التدريب الأساسي للمستخدمين يتم ويجري «داخل المنزل»، ولكن أكثر من ثلث ذلك التدريب يتم خارج المنزل خاصة للمؤسسات التدريبية المهنية على المستويين العام والخاص. ولكي توفر التدريب النوعي الوظيفي الضروري فإن معظم الشركات الكبيرة ومتوسطة الحجم قد أنشأت

أقساما تشبه نظيراتها في اليابـان وهي تسمى تطوير وتنمية الموارد البشرية Human Resource Development وفي الغـالب فإن هـــذه الإدارات أو الأقسـام تعمل على تطويـر البرامج التدريبيـة بمساعـدة مستشارين خـارجيين، وهي تستخدم كمًّا كبيرًا من الطـرق والـوسائل التـدريبيـة مثل المحـاضرات والمناقشـات، الأفـلام الشرائح، وقـد تنـامى اهتمام بين العـديـد من الشركـات نحـو إعـادة تـدريب عمالتهم الموجـودة لـديهم، وذلك بسبب التطـورات التكنولوجية المستجدة، أو بسبب الضغـوط المتزايـدة الـداعية للتنـافس مع الشركـات الأجنبية من خـلال تحسين الإنتـاجية وتخفيض التكـاليف. ومن بين عدد من الـولايات (من بينهـا ولاية نيويورك كمثال جيد) فإن هناك برامـج خاصة قد تم تطويرها على مستوى ونطاق الـولاية لهذا الغرض مستعينين في ذلك بكليـات المجتمع كجهات تمدهم بما يلزم في هذا المضمار.

وخـــلال السنـوات الست أو السبع الماضيـــة فقـــد اتحدت كل من التغيرات التكنولـوجية والمنافسـة الأجنبية لكي تحدث زيـادة ملحوظة في بـرامج التدريب الخاصة بمعظـم الشركات الأمـريكية الكبرى، وخـاصة بين المؤسسـات المالية. ونتيجـة لذلك فإن هنـاك نسبـة من الموظفين في كل الطبقـات الوظيفيـة الكبرى مشتركة في التدريب الرسمي وهي نسبة أكبر من النسبـة التي كانت موجودة سنة ١٩٨٠م. وكذلك فإن أقسـام التدريب بالشركـات هي الآن أحسن إعدادا لكي يتاح لها تقـديم برامج تدريبيـة فعالة. وهنـاك تطور خاص حـدث في السنوات الأخيرة وهو إنشـاء عدد من الشركات الكبيرة لمبـانيها الجامعيـة الخاصة بها والتي تـزيـد الآن على ٤٠٠[٢٧]. وبسبب النقص في تقـديم التعليم الأسـاسي الـذي توفره المدارس، فإن عديدا من كليات الشركـات لا تمنح برامج فنية (تقنية) عالية

المستوى فقط، ولكن أيضا تقدم دورات إصلاحية علاجية في المواد الدراسية الأساسية. ويبدو أن من المحتمل أن التطور في الموارد البشرية سينمو ويتسع نطاقه أثناء العقد القادم، وذلك لأنه طبقا للتقديرات فإن ثلاثة أرباع العمال الموظفين الحاليين ستحتاج إلى إعادة تدريب بحلول عام ٢٠٠٠[٢٨].

إن إحدى التغيرات الديموغرافية اللافتة للنظر في القوى العاملة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية كانت تتمثل في الزيادة الكبيرة في مشاركة المرأة، فطبقا لإدارة إحصاءات العمل فإنهن يكوّن ٣٠٪ من القوى العاملة سنة ١٩٥٠م، بينما بلغت نسبتهن ٤٣٪ سنة ١٩٨٢م، ومع ذلك فهن ما زلن متركزات في المجالات الوظيفية الخاصة بالمرأة، فهن يشكلن الغالبية من السكرتيرات والممرضات ومدرسات الابتدائية. وعلى عكس ذلك فإن قليلات جدا منهن يعملن في المجالات التي تحتاج إلى مهارات مهنية معينة، حيث تتأتى هذه المهارات من خلال دورات «مهنية تدريبية». ولقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لزيادة عدد النساء في الوظائف والبرامج التدريبية المشتركة مع الرجال والتي يسيطر عليها الرجال حاليًّا نظرًا لخلو الساحة من النساء، واتجهت التشريعات لإتاحة فرص للنساء مساوية للرجال في التوظف في المجالات التي يحتكرها الرجال، وكذلك سن الكونجرس قانونًا لزيادة عدد النساء المشتركات في برامج التمهن (البرامج المهنية) ومع ذلك فإن أعدادهن ما زالت تمثل نسبة صغيرة جدا من المسجلين في البرامج المهنية التدريبية، فمثلا في ولاية هاواي يبلغ النساء حوالي ٨٧,٦٪ من العدد الكلي للمسجلين في البرامج التدريبية[٢٩]. وكما رأينا سابقا فإن أحد أهداف قانون بركنز هو المساواة بين الجنسين في مجال التدريب المهني، ولذلك فقد رصدت بعض الأموال لهذا

الغـرض، وعينت الـولايـات منسقين (Sex Equity Coordinators) للمسـاواة بين الجنسين لإدارة هذه البرامج وصرف الأموال والأرصدة اللازمة لهذا الغرض. ومنذ ذلك الحين فقـد حدث تقـدم مؤقت أو وقتي في عـدد من الولايـات، ولكن في عديد من الولايات فإنه يصعب الحصول على المعلومات في هذا الاطار. وهذا ما دعـا أحد الكتـاب لأن يعلق قائلاً: «إذا تسـاءل الكـونجرس اليـوم: ما الأثـر الذي تـركه قانـون بركنز على إمكانيـة التقديم بالنسبـة للنساء، وحجم تسجيل النساء والفتيـات والعائد والناتج والمستفـاد منهن؟ فسنجد أنـه صعب علينا أن نجيب عن ذلك» (٣٠). إن شعور المجتمع العميق تجاه هذا الأمـر، وغياب النية والـرغبة السيـاسية ومعـارضة الحكـومة الفيـدرالية التخصيص لأرصـدة كافيـة لتحسين الفرص التدريبية المهنيـة للنساء يجعل احتمال تحسين وضع المرأة ضعيفًا في المستقبل المنظور.

وبقدر أهميـة التدريب الابتـدائي وتنمية وتطويـر طاقم المدرسين في أمـريكا (المدرسين العاملين في حقـل التعليم المهني) فإن الصورة تبـدو مربكـة ومعقدة فيما يخص تنميـة مهارات العـاملين في مجال التعليم المهني والمجالات التعليميـة الأخرى، وتختلف طبيعة وشكل هذه الصورة من ولايـة لأخرى. إننا نجد مكانة مدرسي المدرسة العليا العاملين في حقل التعليم المهني نجـدها موضحة بإحكام في الكلمات الواضحـة التاليـة التي وردت في تقرير «بـرنامج غير منتـه»؛ فهؤلاء المدرسون ـ لـلأسف ـ أجورهم ضعيفة وإعـدادهم وتجهيزهم ضعيف ومع ذلك مطلوب منهم أن يصنعوا المعجزات كيف (٣١)؟ ولذلك لا نندهش عندما نرى أن عـددًا متزايـدًا من أكفاء المدرسين يتركـون المهنـة، والمأساة الـدرامية في هـذا الإطار أنـه خلال العقد الماضي كان نسبـة الشباب الصغار السن الـذين أكملوا

برامج تعليم المدرسين والحاصلين على بكالوريوس التربية والتعليم في السبعينات ٢١٪، وتناقصت إلى ١٢٪ في عام ١٩٨١م [٣٢]، مما سبب نقصاً في مدرسي التعليم المهني في المدارس المهنية في أغلب أنحاء البلاد. ونتج عن ذلك، على سبيل المثال، أنه في بعض الولايات بعد أن كان الاحتياج لمعلمين جدد لتدريس المواد المهنية يستلزم إتمامهم بنجاح دورة في تعليم وتدريب المدرس أصبح هذا الأمر لا داعي له وليس إلزاميًا. كما أن المدرسين ذوي الخبرة الصناعية يتم تحويلهم إلى التدريس في مجالات أخرى، وعليهم أن يطوروا مهاراتهم التعليمية بمساعدة ومعاونة قليلة أو لا معاونة على وجه الإطلاق. على أية حال فإن مستلزمات التقديم ونوعية الدورات التدريبية البدائية (الأولية) والخاصة بمدرسي التعليم المهني تختلف وتتغير من ولاية لأخرى وحتى من منطقة تدريبية إلى أخرى، وبعض الولايات مثل «هاواي» تحتاج أن يكون مدرسوها في المدارس العليا لديهم بكالوريوس في التدريب النوعي للتعليم العام ولديهم تخصص وظيفي وخبرة بطرائق وأصول التدريس، وولايات أخرى مثل كاليفورنيا توظف المدرسين ذوي الخبرة الصناعية وتعطيهم رخصة للتدريس وبعد ذلك تطالبهم بأن يحصلوا على «اعتماد بالتدريس» من خلال حضورهم لدورات توفرها جامعات الولاية، وهناك ولايات أخرى مثل أوريجون توظف مدرسي المدارس العليا ذوي المهارات التجارية ولا تطالبهم أن يحصلوا على اعتماد بالتدريس بالرغم من أنها تشجعهم أن يفعلوا ذلك.

ولسوء الحظ فإنه أثناء العقد الماضي فإن عدد الذين يفترض أن يكونوا مدرسين والذين يتلقون برامج تدريبية بدائية كان ثابتًا، ويتناقص بسرعة بين الحين والآخر، ويرجع هذا إلى التقييم والتقدير المنخفض للمدرس بصفة عامة

وللمدرس المهني بصفة خاصة، ولأن موارد ومصادر التعليم المهني للمدرس قد تآكلت إلى حد بعيد، ولأن عديدا من المدارس في محاولاتها لتوفير النقود قد جارت على برامج التعليم المهني. ولكي تحاول أن تتغلب على نقص المدرسين في مجال التعليم المهني في مدارسها فإن هاواي، على سبيل المثال، تحاول أن تقدم برنامجا يتسم بالحوافز لإقناع المدرسين الذين سيكونون مهنيين بأن يتدربوا. وليس منافيًا أو معاكسًا لما هو كائن في بريطانيا تحت مسمى «نفس الموضوعات» والذي تقدمه شعبة أو «إدارة التعليم والعلوم»، ومع هذا فإن الموقف يبدو معقدًا وهو الموقف المتمثل في الحقيقة القائلة من أنه لا يوجد نمط معياري للتدريب المبدئي للمدرس يمكن أن يطبق على كل المستويات والهيئات المهنية. إن معظم الولايات لديها عدد من البرامج المتميزة في مجالات مثل الزراعة، ودراسات الأعمال التجارية، واقتصاديات المنزل وتلك المجالات التي برغم كونها متماثلة في متطلباتها، وهي غالبا ما تعطى في مؤسسات منفصلة أو هيئات منفصلة. وغالبًا ما يكون كل من المتدربين والمدربين غير متصلين بنظرائهم في المجالات المهنية الأخرى[٣٣]. إن المتطلبات متنوعة لطاقم التدريس في كليات المجتمع وفي المعاهد التقنية. وفي كاليفورنيا، على سبيل المثال، فإن الكليات تطلب من مدرسيها الحصول على تعلم طرق التدريس وذلك من خلال برنامج توفره وتمنحه جامعات الولاية، ويشمل هذا البرنامج دورات في موضوعات مثل «مبادئ وممارسات التعليم المهني» و«العمليات الإشرافية المتعلقة والمطبقة على التعليم المهني» وكما هو الحال في الولايات الأخرى فإن هناك نقصًا في الدورات المصممة والمخصصة للمدرسين في موضوعات مهنية نوعية، ذلك لأن المدرس عليه أن يلتحق بالبرامج المهنية على نطاق واسع معين من الموضوعات، وهي مشكلة توجد في المملكة المتحدة

أيضًا. في بعض الولايات، ومنها ولاية «أوريجون»، على سبيل المثال، هناك تشجيع لمدرسي كليات المجتمع على أن يتدربوا، ولكنه لا يطلب على سبيل الإلزام، بل يعتمد بدرجة كبيرة على دافعية الفرد الذاتية، ويعتمد على قوة أو ضعف التشجيع الذي يتلقاه من رئيس إدارته، أو من عميد كليته.

إن مكانة ووضع توفير عمليات التطوير لقدرات طاقم المدرسين لكي يصبحوا مخضرمين في التعليم المهني، سواء كانوا في المدارس العليا أو كليات المجتمع، أو عملية توفير عنصر التطوير هو أمر مهترئ وليس متماسكًا. وفي عديد من الولايات فإنه يطلب من المدرسين أن يسجلوا كل خمسة أعوام ولكي يحصلوا على إجازة أو «رخصة مجددة للتدريس» يجب عليهم أن يكملوا عددًا مطلوبًا من أجزاء برنامج دراسي يخصص لهم خلال هذه الفترة. تلك الوحدات الدراسية يمكن الحصول عليها من خلال وسائل متنوعة، تشتمل على دورات طويلة وقصيرة، ودورات التوظيف في مجال الصناعة، الزيارات الصناعية والاتصالات الصناعية. ويوجد هذا النظام الموجود في كاليفورنيا ـ على سبيل المثال ـ حيث الدورات التي بها وحدات وجرعات دراسية يمكن الحصول عليها في جامعات الولاية، وتوفرها المناطق المدرسية وهيئات التدريب الخاصة الأخرى، ومع ذلك فإن معظم هذه البرامج هي برامج نظرية ومهتمة بطرق التدريس أو عمليات الإدارة، وليس هناك مطلب في المناطق الحساسة ذات الخبرة الصناعية، وفي الجانب الآخر فإن هناك العديد من مدرسي كليات المجتمع في كاليفورنيا ـ على سبيل المثال ـ يحصلون على معارف حديثة في مجال الصناعة والأعمال، وذلك من خلال العمل في المصانع أو المكاتب أو خلال إجازاتهم الصيفية أو العمل بعض الوقت (Part Time) أثناء العام، أو بالتوظيف في قطاع الصناعة كمستشارين. علاوة على ذلك فإن مدير الولاية لشؤون

التعليم المهني يحاول جاهدًا أن يوفر ضمانا للمدرسين المهنيين الذين يقضون فترات زمنية معينة في مجال الصناعة وهو نظام كما سبق أن رأينا، يوجد بالفعل في ولايات أخرى، ومن المحتم أن تكون برامج تطوير مهارات طاقم العاملين عبر أنحاء الدولة كبيرة وتتفاوت بدرجة كبيرة في نوعيتها. وهناك بالطبع عديد من الأمثلة عن التدريب العملي الجيد والذي ينبع عادة من نشاط وخبرة الأفراد أو الجماعات المكونة من المدرسين والإداريين المتخصصين، ففي ولاية «أوكلاهاما Oklahoma» نجد أنه ينظر إلى برنامجها التعليمي المهني على أنه ذو مستوى عالٍ وراقٍ، ومن بين مخرجاته ومنتجاته الأدوات التدريبية مثل مواد الفيديو والتي تستعمل على نطاق واسع في برامج تطوير العاملين. وفي «أوريجون» فإن «دكتور دانهام Dr. Dan Dunham » من جامعة ولاية أوريجون قد قام بتطوير نظام في مجال الاتصال بإدراة التعليم في الولاية والمسمى بـ«اتحاد أوريجون» والذي كان هدفه الرئيسي العام هو تحسين وضع التعليم المهني في الولاية، ويشمل ذلك ترقية عملية تطوير أطقم العاملين في مجال التعليم في الولاية. وأحد أهم أشكال هذا النظام هو «برنامجها الخارجي» لمدرسي التعليم المهني الراغبين في الانتقال والترقي لمستوى الإدارة الوسطى. والآن قد يقطع هذا النظام عامه السابع عشر وهو يهدف إلى تنمية أوجه التنافس لأجل الزيادة. ولهذه الغاية فإنه يستخدم نطاقًا من المواد المهمة والتي تشتمل على تلك المواد التي تطورت من خلال مركز الأبحاث القومي في مجال التدريب المهني والكائن في جامعة ولاية أوهايو " Ohio ". وهناك أمثلة مشابهة للممارسة الجيدة توجد في مناطق عديدة من البلاد ولكن الصورة الكلية التي تظهر هي بالضرورة صورة مخلطة من التوفير والتخصيص المناسب للبرامج التعليمية المهنية.

وبالنسبة للتدريب الأولي للمدرس والتطوير اللاحق لطاقم العاملين في

المجال التدريبي المهني، فإن الموارد اللازمة لهذه الأغراض قد انتقصت بصورة كبيرة، ولن يمكن استعادتها ما لم يكن المشرعون والجمهور مقتنعين بقيمة التعليم المهني وبالحاجة الملحة التي تستتبع ذلك، وهي التأكد من أن المدرسين قد تم تجهيزهم جيدا، وأن معاونهم ومهارتهم حديثة وراقية إلى حد بعيد. وفي النهاية فإن هناك إشارة لاحقة يجب توجيهها للمركز القومي للبحوث في مجال التعليم المهني والذي كان إلى وقت قريب مبنًى في جامعة ولاية أوهايو في كولومبوس Columbus. بولاية أوهايو. فقد اكتسب وبنى هذا المركز سمعة يحسد عليها على مر السنين، ليس فقط في إجراء وتنفيذ الأبحاث المكلف بها والنشرات والإصدارات ذات التأثير والنفوذ مثل الأجندة أو جدول الأعمال المفتوح وغير المنتهي ولكن أيضا لإدارة نطاق عريض من الورش، والحلقات الدراسية والمؤتمرات في أوهايو وفي أجزاء أخرى مختلفة من البلاد. ويعمل المركز أيضًا بشغل ما لا يقل عن أربع قواعد للبيانات "4 Data Bases" تحتوي على كم هائل من البيانات المتعلقة بالتعليم المهني، وتشتمل على الـ "VECM" قاعدة بيانات أدوات المناهج الخاصة بالتعليم المهني Vocational Educational Curriculum Material والتي تعمل مع ستة مراكز إقليمية للتنسيق بين مناهج التعليم المختلفة. كما تحتوي على مواد تعليمية مثل المواد المطبوعة وغير المطبوعة في كل المجالات المهنية، وكذلك ERIC " Education Resources Information Center " وهو أحد القواعد التعليمية الأمريكية الكبرى والمكفولة من قبل المعهد القومي للتعليم. وللمركز القومي أيضًا ما يكافئه على مستوى الولاية، فهناك مركز من أكثر المراكز حيوية في الولاية الوسطى الغربية القريبة وهي ولاية «الينوى ILLINOIS» ومكتب الأبحاث التعليمية المهنية يديره الدكتور «تيم وينتلينج Tim Wentling» في جامعة الينوي في شامبين University of Illinois of Champaign.

الخلاصة

لقد تغيرت البيئة التي يعمل فيها النظام الأمريكي للتعليم المهني والتدريب كثيرًا في السنوات الحالية كما هو الحال في البلاد الأخرى المتقدمة وسوف تستمر في التغير هكذا. وهناك ثلاثة تطورات أثرت في البيئة تأثيرا كبيرًا وهي: التغيرات الديموغرافية (السكانية)، التطور التكنولوجي، والنمو في الاقتصاد الإعلامي المصحوب بتناقص في عملية التصنيع[٣٤]. وبسبب التناقص في معدل المواليد، فإن عدد العمال المحتمل دخولهم إلى سوق العمل أثناء العقد القادم ستتناقص بنسبة ٢٥٪ ولها تأثيرات لاحقة على التعليم المهني. ومع النقص والعجز في حجم الشباب المدرب الداخل في سوق العمل فإن الاهتمام حينئذ سيوجه نحو زيادة نسبة الشباب من الأقليات العرقية الذين يشتغلون حاليًا ويدرسون تعليماً مهنيًا. وكذلك إقناع الفتيات والسيدات بعدم الاقتصار والتقوقع في مهنهن التقليدية. إن النمو والزيادة في استخدام التكنولوجيا الإعلامية ستجعل تدريب المزيد من العمالة الماهرة في استخدام الحاسبات الآلية ومعالجة الكلمات وما شابه ذلك من وسائل ومعدات، وأخيرا فإن النسبة المتزايدة للتغير ستتطلب حتما زيادة كبيرة في إعداد وتحضير البرامج الحديثة وبرامج إعادة تدريب العاملين البالغين. ولمواجهة مثل هذه التحديات فإن النظام الأمريكي للتعليم المهني والتدريب لديه، بالقطع، مصادره وأصوله للرد[٣٥].

كما سبق أن رأينا فإن هذا النظام يملك كلا من المرونة والحيوية ويحترم ويفسح مجالاً للمبادرات الفردية. ولقد منحت كل من هيئات الصناعة والتجارة استثمارات كبيرة لعملية التدريب زادت على نحو مثير للإعجاب

والتقدير في السنوات الأخيرة. ويبدو أنها ستسير قدمًا وتستمر. إن مؤسسات التعليم المهني والتدريب قادرة على التفاعل مع احتياجات سوق العمل المحددة مسبقا، ولمدارس التدريب الخاصة قدرة أكبر من تلك التي للمدارس العامة. علاوة على ذلك هناك العديد من البرامج الممتازة المنتشرة في أرجاء البلاد وعلى الرغم من أن الظروف والشروط التي تلزم لكي تؤدي هذه البرامج عملها بشكل فعال ليست مفهومة بدرجة كافية تجعل من مثل هذه البرامج نماذج يحتذى ويعمل بها في أي مكان(٣٦).

ومن ناحية أخرى فإن القطاع العام للتعليم المهني والتدريب متضمنا المدارس العليا وكليات المجتمع قد مر بظروف عصيبة في الفترة الأخيرة، ولقد تناقص حجم التمويل الفيدرالي الحكومي منذ أن تولى ريجان إدارة دفة أمور البلاد سنة ١٩٨١م وعلاوة على ذلك فإن عديدا من الولايات قد أكدت على أهمية التميز الأكاديمي على حساب البرامج المهنية والتدريب (٣٧).